الاتحاد البرلماني العربي

الاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

حول اجتماعات الجمعية العامة 139، والدورة 203 للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف/ سويسرا، 14 – 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
حول اجتماعات الجمعية العامة الـ 139، والدورة 203، للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
جنيف/ سويسرا ، 14 – 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018

مقدمة :

في الفترة من 14 إلى 2018/10/18 انعقدت في مدينة جنيف – سويسرا اجتماعات الجمعية التاسعة والثلاثين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات الدورة 203 للمجلس الحاكم للاتحاد. وشاركت في هذه الفعاليات وفود برلمانية تمثل (145) وفداً من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، واتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية، والبرلمان الأوروبي ... وغيرها.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد أن تقدم للأخوة أعضاء الوفود البرلمانية العربية، هذا التقرير الذي يقدم عرضاً لأبرز وقائع اجتماعات جنيف، و أهم القضايا التي تم تداولها في هذه الاجتماعات، وما تمخضت عنه من نتائج وقرارات. ويسر الأمانة العامة للاتحاد أن تتلقى أية ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذا التقرير ومضمونه، ليتسنى لنا أخذها عند إعداد أية تقارير مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة. منوّهاً أنّه من الممكن أن يكون هناك نقص في بعض المعلومات التي لم ينشرها الاتحاد البرلماني الدولي لغاية الآن، وسيتمّ لاحقاً ترجمة التّقرير النهائي الذي سيصدر عن الاتحاد البرلماني الدولي، من قِبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، ويوزّع على المجالس العربية الموقّرة، تعميماً للفائدة.

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
حفل الافتتاح	03
اجتماعات الدورة الـ 203 للمجلس الحاكم	04
اجتماعات الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد	14
الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد	40
اللجنة التنفيذية	42
منتدى النساء البرلمانيات	44
منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي	45
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	46
لجنة شؤون الشرق الأوسط	46
لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	47
مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء(الجندرية)	47
مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص	48
الفريق الاستشاري المعني بالصحة	48
المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	49
جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	49
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	52
اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية	57
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	58
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	62
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الأسيوية	62
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية	62
المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات	63
أنشطة الاتحاد البرلماني العربي	65
الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على البنود الطارئة	67
الجدول التفصيلي لنتائج التصويت على مناقشة موضوع ضمان حقوق الإنسان للمثليين	80
الخاتمة	91

أولاً – حفل الافتتاح

افتتحت الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي يوم الإثنين 15 تشرين الأول / أكتوبر 2018 عند الساعة 11:00 صباحاً في المركز الدولي للمؤتمرات (جنيف)، برئاسة السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، حيث ألقت كلمة افتتاحية حول الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة" **القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي**". أوضحت فيها أنه في عصر الثورة الصناعية الرابعة، تم تشجيع البرلمانيين على تقبل التغيير والابتكار والعلوم والتكنولوجيا ووضع هؤلاء في خدمة السياسات التي وضعوها والقوانين التي مروا بها. كما أنهم يتحملون مسؤولية وضع حدود أخلاقية على العلوم والتكنولوجيا وإنشاء إطار قانوني لضمان أن التكنولوجيا لن تحل مكان الإنسان أو البشر. ويجب سد الفجوة بين الطائفتين السياسية والعلمية، كما يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يكون منفتحاً أكثر للشباب ويجتذب طاقته ومواهبه.

وأوضحت أنه كان لعالم الأخبار والمعلومات الفورية مزاياها وعيوبها. ولكن، بصفة البرلمانيين ممثلين عن الشعوب، يجب عليهم مواكبة العصر وإشراك الشباب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة كجزء من الجهود المبذولة للبقاء على صلة معهم، ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي التحديث والابتكار في الطريقة التي يدير بها أعماله. كما يجب أن تكون الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي مراعية للبيئة وأكثر تفاعلية. وينبغي على البرلمانيين أن يبتعدوا عن الخطاب التقليدي وأن يتحدثوا عن القضايا التي تهم ناخبيهم.

ورحب الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أ. غوتيريس، في رسالة الفيديو التي بعث بها إلى الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي، بتركيز الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز السلام والتنمية في عصر يتسم بالتغير التكنولوجي السريع. موضحاً أن جلب التقدم في التكنولوجيا له مكاسب حيث تسرّع بشكل كبير العمل على أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن مسؤولية الجميع هي "**رعاية مستقبل رقمي آمن ومفيد للجميع**"، وفي هذا السياق، كان البرلمانيون في موقع فريد لضمان عدم ترك أي شخص وراءهم. كما يجب مناقشة قضايا الابتكار في التكنولوجيا والعلوم في القطاع الخاص وفي المختبرات الجامعية.

*****

ثانياً – اجتماعات الدورة الـ 203 للمجلس الحاكم

انعقدت في إطار الجمعية العامة التاسعة والثلاثين بعد المائة، اجتماعات الدورة 203 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات في مدينة جنيف، وتمت الموافقة على جدول أعمال الدورة 203 للمجلس الحاكم، المتضمن البنود التالية:

1. **إقرار جدول الأعمال**
2. **الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة 202 للمجلس الحاكم** (CL/202/SR.1)
3. **مقترحات بشأن انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 139**
4. **الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي**
5. **مشروع برنامج وميزانية العام 2019** (CL/202/5-P.1)
6. **تقرير الرئيس**

(أ) بشأن أنشطتها منذ الدورة 202 للمجلس الحاكم

(ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

7. **تقرير مرحلي من الأمين العام عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ 202 للمجلس الحاكم**

سيشمل التقرير تحديثاً حول تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2017-2021 وحول التعاون مع منظومة الأمم المتحدة.

8. **المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي ووضع برلمانات معينة**

(أ) طلبات الانضمام وإعادة الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي ومنصب المراقب

(ب) وضع برلمانات معينة

9. **تقارير الأعضاء حول النشاطات المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي**
10. **تقارير عن الاجتماعات الأخيرة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي** (CL/203/9-R.1)

(أ) القمة 12 لرؤساء البرلمانات النساء (CL/203/10 (a)-R.1)

(ب) ندوة إقليمية حول التعاون البرلماني من أجل التنمية المستدامة: مكافحة الفقر وتعزيز الرعاية الصحية (CL/203/10(b)-R.1)

(ج)إحاطة تقنية حول دور البرلمانيين في تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي العالمي كوجهين لعملة واحدة(CL/203/10(c)-R.1)

(د) القمة الثالثة لرؤساء برلمانات جنوب آسيا بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعزيز التعاون البرلماني الإقليمي من أجل النمو الاقتصادي المستدام، العادل والأخضر(CL/203/10(d)-R.1)

(هـ)فعالية برلمانية تعقد على هامش منتدى برلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (HLPF) (CL/203/10 (e)-R.1)

(و) الندوة الإقليمية الثالثة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في البلدان النامية (CL/203/10(f)-R.1)

(ز) ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين للبرلمانات في الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا (CL/203/10(g)-R.1)

(ح)ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في الجمعية البرلمانية للأمم الأعضاء لرابطة الدول المستقلة (CL/203/10(h)-R.1)

11. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

(أ) منتدى النساء البرلمانيات

(ب) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

(ج) لجنة شؤون الشرق الأوسط

(د) لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

(هـ) مجموعة الشراكة الجندرية

(و) الفريق الاستشاري المعني بالصحة

(ز) منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

(ح) المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

12. الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي (بوينس آيرس، 6-10 نيسان/أبريل 2019)

13. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

(أ) الاجتماعات العادية

(ب) الاجتماعات المتخصصة وفعاليات أخرى

14. تعيين مدققي حسابات داخليين للعام 2019 (انظر القاعدة 41 من المجلس الحاكم)

15. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده (CL/203/15-P.1)

16. انتخابات اللجنة التنفيذية

(راجع المادة 21 (ي) من النظام الأساسي والقواعد 37 و 38 و 39 من قواعد المجلس الحاكم)

سينتخب المجلس الحاكم ثلاثة أعضاء ليحلوا مكان كل من السيدة فوزية بن باديس والسيد س.سوزوكي (اليابان) والسيد ر.ديل بيشيا (فرنسا)، والذين تنتهي ولايتهم خلال الدورة 203 للمجلس الحاكم

17. ما يستجد من أعمال

ناقش المجلس بنود جدول أعماله في عدة جلسات، واتخذ حولها القرارات اللازمة، وفيما يلي عرض لبعض قرارات المجلس (علماً بأن كامل القرارات ستكون ضمن التقرير النهائي الذي سيعد حال صدوره عن الاتحاد البرلماني الدولي وترجمته من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي:

1. تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021 (البند السابع من جدول الأعمال):

أخذ المجلس علماً بالتقرير المرحلي المقدم من الأمين العام للاتحاد عن التقدم الحاصل في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الثمانية، وكذلك الإجراءات الملموسة التي يمكن أن يتخذها الأعضاء لتسريع تحقيقها، بما في ذلك استضافة فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل.

*****

2. التعاون مع مع منظومة الأمم المتحدة (البند السابع من جدول الأعمال):

أخذ المجلس علماً بقائمة الأنشطة المضطلع بها بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة من 15 آذار/مارس إلى 15 أيلول/سبتمبر 2018، كما عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف المشتركة. وتم عقد عدد من الاجتماعات وإصدار المنشورات. كما أعلن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعتمد في أيار/ مايو 2018 بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، 30 حزيران/ يونيو بوصفه اليوم الدولي للبرلمانية، ابتداءً من عام 2018، وكان ذلك إنجازاً هامّاً للبرلمانيين في جميع أنحاء العالم.

*****

3. التقارير عن الاجتماعات الأخيرة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي (البند العاشر من جدول الأعمال):

أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقارير عن الاجتماعات الأخيرة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي التالية:

(أ)القمة 12 لرؤساء البرلمانات النساء.

(ب) ندوة إقليمية حول التعاون البرلماني من أجل التنمية المستدامة: مكافحة الفقر وتعزيز الرعاية الصحية.

(ج)إحاطة تقنية حول دور البرلمانيين في تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي العالمي كوجهين لعملة واحدة.

(د)القمة الثالثة لرؤساء برلمانات جنوب آسيا بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تعزيز التعاون البرلماني الإقليمي من أجل النمو الاقتصادي المستدام، العادل والأخضر .

(هـ)فعالية برلمانية تعقد على هامش منتدى برلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة.

(و)ندوة إقليمية الثالثة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في البلدان النامية.

(ز)ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين للبرلمانات في الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا.

(ح)ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في الجمعية البرلمانية للأمم الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

*****

4. التقارير عن أنشطة اللجان والهيئات الأخرى (البند الحادي عشر من جدول الأعمال):

أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقارير عن أنشطة اللجان والهيئات الأخرى التالية:

(أ) منتدى النساء البرلمانيات.

(ب) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

(ج) لجنة شؤون الشرق الأوسط.

(د) لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي.

(هـ) مجموعة الشراكة الجندرية.

(و) الفريق الاستشاري المعني بالصحة.

(ز) منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي .

(ح) المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. حيث وافق المجلس الحاكم على تعديل اختصاصاتها كي تكون أكثر شمولية، كما وافق على متابعة أعمالها حتى الجمعية العامة المقبلة، حيث سيتم الترشيحات لعضوية المجموعة من قبل المجموعات الجيوسياسية.

*****

5. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة (البندين الثاني عشر والثالث عشر من جدول الأعمال):

جدول أعمال الجمعية العامة الـ140

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 140
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية
3. المناقشة العامة
4. عدم مقبولية استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
5. دور الاستثمار والتجارة العادلة والحرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما ما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، البنية التحتية المستدامة، التصنيع والابتكار
(اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة)
6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية والتمويل والتجارة في الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين
8. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

(أ) الاجتماعات العادية:

نظراً لاعتذار الشعبة البرلمانية الأرجنينية عن عقد الجمعية العامة ال 140، والتي كان مقرر عقدها في بوينس آيرس، 6-10 نيسان / أبريل 2019، فقد وافق المجلس الحاكم على طلب الشعبة البرلمانية القطرية على عقدها في الدوحة عاصمة دولة قطر الشقيقة خلال شهر نيسان 2019،كما وافق المجلس الحاكم على عقد الجمعية العامة الـ 141 في بلغراد (صربيا) خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر 2019.

(أ) الاجتماعات المتخصصة وفعاليات أخرى:

جدول الاجتماعات المستقبلية والأنشطة الأخرى
اعتمده المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 203
(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

ورشة عمل برلمانية وفعاليات ضمن إطار منتدى الاستثمار العالمي 2018	جنيف 24/22 تشرين الأول/ أكتوبر 2018
القمة البرلمانية لرؤساء البرلمانات في المجموعة العشرين	بوينس أيرس (الأرجنتين) 1-2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018
ورشة عمل إقليمية للبرلمانات غير الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي	سورينام تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 (5-6 تشرين الأول/نوفمبر 2018)
ندوة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات مجموعة 12+ وشرق آسيا	القدس (إسرائيل) 20-22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018
ندوة إقليمية لمتابعة مساهمة البرلمانات في مواجهة الإتجار بالأطفال وتشغيلهم على هامش الجلسة البرلمانية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	مقر برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أبوجا (نيجيريا) 20- 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018

ورشة عمل إقليمية عن مساهمة البرلمان في أعمال منظمة التجارة العالمية في البرلمانات الإفريقية الناطقة بالإنجليزية، التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة التجارة العالمية	جابورون (بوتسوانا) (سيتم تأكيد التواريخ)
المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني 2018	جنيف 3-5 كانون الأول/ديسمبر 2018
الدورة 43 للجنة التسيير للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية بمناسبة الدورة السنوية لمنظمة التجارة العالمية	جنيف (مقر الاتحاد البرلماني الدولي) 6 كانون الأول / ديسمبر 2018
الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية	جنيف 6-7 كانون الأول/ ديسمبر 2018
الاجتماع البرلماني بمناسبة الاتفاق العالمي بشأن الهجرة	الرباط (المغرب) 6-7 كانون الأول / ديسمبر 2018
الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP24)	كراكوف (بولندا) 9 كانون الأول/ ديسمبر 2018
المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب	باكو (أذربيجان) (13-15 كانون الأول/ديسمبر 2018)
ورشة عمل حول بناء القدرات والتطرف العنيف للبلدان في منطقة الشرق الأوسط	القاهرة (مصر) (سيتم تأكيد التواريخ)
المائدة المستديرة الثالثة التي تعقدها لجنة شؤون الشرق الأوسط	مصر (القاهرة) كانون الثاني/يناير 2019 (سيتم تأكيد التواريخ)
الدورة 158 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	جنيف 29 كانون الثاني/يناير 2019
الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات	جنيف 8 و 9 شباط/فبراير 2019
القمة البرلمانية العالمية الأولى حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	شباط/فبراير 2019 (سيتم تأكيد المكان والتواريخ)
جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة	نيويورك شباط/فبراير 2019 (سيتم تأكيد التواريخ)

الدورة 44 للجنة التسيير في المؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية	بروكسل (بلجيكا) البرلمان الأوروبي شباط/فبراير- آذار/مارس (سيتم تأكيد التواريخ)
اجتماع برلماني بمناسبة الدورة 63 للجنة المعنية بوضع المرأة	نيويورك آذار/مارس 2019 (سيتم تأكيد التواريخ)
الجمعية العامة 140 والاجتماعات ذات الصلة	الدوحة (قطر) من 6 إلى 10 نيسان/ أبريل 2019
ورشة عمل حول بناء القدرات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في بلدان الساحل	النيجر (في النصف الأول من العام 2019 – سيتم تأكيد التواريخ)
الندوة الإقليمية الثانية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	أولانباتار (منغوليا) (سيتم تأكيد التواريخ)
ندوة إعلامية حول هيكلية الاتحاد البرلماني الدولي وسير عمله للمشاركين الناطقين باللغة الإنجليزية	جنيف أيار/مايو حزيران/يونيو 2019 (سيتم تأكيد التواريخ)
ورشة العمل الرابعة عشر للباحثين البرلمانيين	روكستن (المملكة المتحدة) 27-28 تموز-يوليو 2019
فعالية برلمانية جانبية المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF)	نيويورك تموز/يوليو 2019 (سيتم تأكيد التواريخ)
الجمعية العامة 141 والاجتماعات ذات الصلة	بلغراد (صربيا) خريف 2019 (سيتم تأكيد التواريخ)
ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البرلمان الإفريقي	ساحل العاج (سيتم تأكيد التواريخ)
المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب	سيتم تأكيد المكان والتواريخ
ندوة حول القيادة لتعزيز الديمقراطية عبر العمليات الانتخابية	مدينة المكسيك (المكسيك) (سيتم تأكيد التواريخ)

*****

6. التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد وقواعده (البند الرابع عشر من جدول الأعمال):

وافق المجلس الحاكم على مجموعة من التعديلات على النظام الأساسي وقواعده المقترحة من قبل اللجنة التنفيذية:

مادة جديدة 4.1

يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بشخصية قانونية ولديه صلاحية الدخول في الاتفاقات الدولية، بما في ذلك اتفاقات التعاون مع البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية، وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

تعديل **المادة 3.5** (فقدان عضوية الاتحاد البرلماني الدولي):

عندما يتأخر العضو أو العضو المنتسب في الاتحاد عن سداد مساهماته المستحقة لمدة ثلاث سنوات، تنظر اللجنة التنفيذية في الموضوع، **على أساس كل حالة على حدة وبالتشاور الوثيق مع العضو أو العضو المنتسب المعني**، وترفع رأيها إلى المجلس الحاكم. يتخذ المجلس الحاكم القرار حول تعليق **حقوق** ~~عضوية~~ هذا البرلمان أو العضو المنتسب في ~~الإتحاد~~.

تعديل **المادة 18** (المجلس الحاكم)

1. يتألف المجلس الحاكم من ثلاثة ممثلين عن كل برلمان عضو في الاتحاد. (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 1.2) ~~وتستمر عضوية المجلس من الجمعية إلى الجمعية التي تليها~~.

تعديل **المادة 26** (اللجنة التنفيذية)

2. تضطلع اللجنة التنفيذية بالمهمات التالية:

(هـ) تقترح على المجلس الحاكم، **استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي** وبرنامج العمل السنوي وميزانية الاتحاد (اللائحة المالية، القاعدة 4.3)؛ **تقيّم التقدم المحرز بما يتماشى مع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، كما نصت عليها المادة 1 من الأنظمة.**

(هـ مكررة) **دراسة سياسات المنظمة بشأن الشفافية والمساءلة وتقديمها إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها. بالإضافة إلى استراتيجية الاتصالات بما يتماشى مع استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي ؛**

تعديل المادة 28 (الأمانة العامة)

2. تضطلع الأمانة العامة بالمهمات التالية:

(و) تعد مقترحات لمشروع **استراتيجية الـ خمس سنوات،** وبرنامج العمل **السنوي** والميزانية لتقديمها إلى اللجنة التنفيذية (اللائحة المالية، القواعد 2.3 و3.3 و 7.3)؛

(و مكررة) تعد التقارير والسياسات حول الشفافية والمساءلة، وتقدمها إلى اللجنة التنفيذية للنظر فيها، لتتم الموافقة عليها من قبل المجلس الحاكم؛

*****

7. انتخابات اللجنة التنفيذية (البند السادس عشر من جدول الأعمال):

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التالية أسماؤهم في اللجنة التنفيذية لمدة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2022:

السيد ج. غالي غوتي (تشاد) للمجموعة الإفريقية.

السيد ج. شين (الصين) لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ.

السيد م. غروجيك (صربيا) لمجموعة 12+.

*****

ثالثاً – اجتماعات الجمعية التاسعة والثلاثين بعد المائة

عقدت اجتماعات الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماعات ذات الصلة في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات في مدينة جنيف – سويسرا ، خلال الفترة من الأحد 14 إلى الأربعاء 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

تمت الموافقة على جدول أعمال الجمعية 139 المتضمن البنود التالية:

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 139.
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية.
3. المناقشة العامة حول موضوع القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي.
4. تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة ومنتظمة (لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان).
5. تقارير لجنة السلم والأمن الدوليين، لجنة التنمية المستدامة: التمويل والتجارة؛ ولجنة شؤون الأمم المتحدة.
6. الموافقة على البند الموضوع للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين.
7. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده.

******

ناقشت الجمعية العامة بنود جدول أعمالها في عدة جلسات، واتخذت حولها القرارات اللازمة، واستمعت الجمعية العامة إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء المجالس والوفود البرلمانية المشاركة وعلى مدى أربعة أيام،**كما عقدت جلستها الختامية** بعد ظهر يوم الخميس الواقع في 2018/10/18. وافتتحت الجلسة بعرض مشاريع القرارات الواردة من اللجان الدائمة الأربع التي تعاقب مقرروها على منصة الجمعية العامة وعرضوا تلك المشاريع التي حظيت بموافقة الجمعية العامة وأقرت.

وفيما يلي عرض لبعض قرارات الجمعية العامة (علماً بأن كامل القرارات ستكون ضمن التقرير النهائي الذي سيعد حال صدوره عن الاتحاد البرلماني الدولي وترجمته من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي):

1 . رئاسة الجمعية العامة الـ 139 (البند الأول من جدول الأعمال):

تولى رئاسة الجمعية العامة **السيدة غبرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي**، ويعتبر رؤساء الوفود المشاركين نواباً للرئيس. حيث ساعدها عدد من نواب الرئيس: السيد ك. مولاتيهيغي، نائب رئيس البرلمان (بوتسوانا)، والسيد ج. إيبولا، رئيس الوفد (الكونغو)، والسيدة ج. ف. لوفيني، رئيس البرلمان (فيجي)، السيد ر. ديل بيشيا، عضو مجلس الشيوخ (فرنسا)، السيد ب ف كاسيني، رئيس الوفد (إيطاليا) وسعادة رئيس للاتحاد البرلماني الدولي، والسيد و. سيمينا، رئيس البرلمان (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)، والسيدة أ. توللي، رئيس الوفد (نيوزيلندا) والسيد ن. رئيس البرلمان (سيشيل).

******

2 . البند الطارىء (البند الثاني من جدول الأعمال):

تمت الموافقة على قرار البند الطارىء تحت عنوان:

تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الحدود

قرار تم اعتماده بالإجماع خلال الجمعية العامة الـ139

(جنيف، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

إذ *تشير* إلى أن اتفاقية باريس دخلت حيز التنفيذ في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016،

إذ *تقرُّ* بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحدد علاقة واضحة بين تغير المناخ وغيره من المجالات الحرجة في المجتمع الحالي، مثل الأمن الغذائي والمحيط، وموارد مائية أخرى،

إذ تشير إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، كجزء من اتفاقية باريس، دعت الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) إلى إعداد تقرير خاص في عام 2018 عن آثار الاحتباس الحراري العالمي البالغ 1.5 درجة مئويّة فوق المستويات التي سبقت المرحلة الصناعية وما يتصل بها من سبل لانبعاثات غازات الدفيئة العالمية،

إذ *تشير* إلى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أصدرت مؤخراً تقريرها الخاص بشأن الاحتباس الحراري العالمي البالغ 1.5 درجة مئوية، بهدف تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ والتنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر،

إذ *تشير* إلى التوقّعات التالية للقلق الرئيسي في تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ:

(أ)تسفر النماذج المناخية عن فروق قوية في الخصائص المناخية الإقليمية بين يومنا هذا والاحتباس الحراري العالمي البالغ 1.5 درجة مئويّة، وبين 1.5 درجة مئوية ودرجتين مئويتين. وتشمل هذه الاختلافات الزيادات في: متوسط درجة الحرارة في معظم مناطق اليابسة والمحيطات (ثقة عالية)، والتطرف الحاد في معظم المناطق المأهولة (ثقة عالية)، وهطول الأمطار الغزير في عدة مناطق (ثقة متوسطة)، واحتمال حدوث الجفاف وانعدام هطول الأمطار في بعض المناطق (ثقة متوسطة).

(ب) بحلول عام 2100، من المتوقع أن يكون المتوسط العالمي لارتفاع مستوى البحر أقل بحوالى 0.1 متر مع ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية مقارنة بدرجتين مئويتين (ثقة متوسطة). ويتيح معدل أبطأ لارتفاع مستوى سطح البحر فرصاً أكبر للتكيف في النظم البشرية والإيكولوجية للجزر الصغيرة والمناطق الساحلية المنخفضة والدلتا (ثقة متوسطة).

(ج)على اليابسة، من المتوقع أن تكون التأثيرات على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك فقدان المخلوقات وانقراضها، أقل عند درجة حرارة قدرها 1.5 درجة مئوية من الاحتباس العالمي مقارنة بدرجتين مئويتين.

(د)الحدّ من الاحتباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية مقارنة بدرجتين مئويتين يتوقع أن يقلل من الزيادات في درجة حرارة المحيطات والزيادات المرتبطة في حموضة المحيطات وانخفاض مستويات الأكسجين في المحيطات (ثقة عالية). وبالتالي، فإن الحدّ من الاحتباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية يُتوقع أن يقلل من المخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي البحري، ومصائد الأسماك، والنظم الإيكولوجية، ووظائفها وخدماتها للبشر، كما يتضح من التغييرات الأخيرة في جليد القطب الشمالي والنظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية في المياه الدافئة (ثقة عالية)

(هـ)من المتوقع أن تزداد المخاطر المرتبطة بالمناخ على الصحة وسبل المعيشة والأمن الغذائي وإمدادات المياه والأمن البشري والنمو الاقتصادي مع ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية وزيادة أكبر بمقدار درجتين مئويتين،

إذ تقر بأن التقرير ينص على ضرورة إجراء تغييرات عاجلة وغير مسبوقة للوصول إلى الهدف، وهو أمر معقول وممكن، على الرغم من إرساء النطاق الأكثر طموحاً لاتفاق باريس للالتزام بالاحتفاظ بدرجة حرارة تتراوح بين 1.5 درجة مئويّة ودرجتين مئويّتين،

إذ تلاحظ أنّ الدول الجزرية الصغيرة النامية تقر بأن "تغير المناخ يمثل أكبر تهديد منفرد لمعيشة سكان المحيط الهادئ وأمنهم ورفاههم"؛ وتقرُّ كذلك بالأهمية المعطاة لـ "مفهوم موسّع للأمن يشمل الأمن البشري، والمساعدة الإنسانية، وترتيب أولويات الأمن البيئي، والتعاون الإقليمي في بناء القدرة على مواجهة الكوارث وتغير المناخ، بما في ذلك من خلال التعاون والدعم الإقليميين"،

إذ تلاحظ أن عدة بلدان القريبة من سطح البحر هي عرضة لتغير المناخ، والجفاف والفيضانات والأعاصير بشكل خاص، نظراً لنسبة الفقر العالية والعوائق المالية والتكنولوجية بالإضافة إلى التعويل على الزراعة البعلية، بغض النظر على أن العديد من هذه البلدان ليست مصدراً لانبعاثات الغازات الدفيئة.

تلاحظ كذلك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواصل التأكيد على أهمية اتخاذ إجراءات عاجلة وملحّة للحدِّ من تغير المناخ، وهي ملتزمة بتمثيل مستدام رفيع المستوى والتعاون في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة الـ 24 للتغير المناخي (COP24)،

إذ تعترف بالتأثير العميق الذي يفرضه تغير المناخ على المحيط، فإنّه لا يستطيع أن يحاول حل أزمة واحدة دون مواجهة الأخرى، وفي نفس الوقت تدرك أن زيادة حموضة مياه المحيطات له هدف محدّد بموجب الهدف 14.3 من أهداف التنمية المستدامة، وأنه يجب ألا تغيب عن البال القضايا الأساسية المتعلقة بتغير المناخ مثل ارتفاع درجة حرارة المحيطات، وانخفاض الأكسجين وارتفاع مستوى سطح البحر التي تشكل مجموعة جديدة من التحديات للمحيط،

إذ تستذكر قرارات الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بتغير المناخ وخطة العمل البرلمانية حول تغير المناخ، والتي أقرها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 198 في زامبيا في العام 2016، والذي يحدد مجالات العمل الأساسية للمشرعين وتقدم التوصيات حول تسليمها،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني للدول الجزرية الصغيرة النامية في اجتماعها المعقود في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 في سانت بطرسبرغ بمناسبة جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 137، والتي أتيحت بعد ذلك للمشاركين في الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة الـ 23 للتغير المناخي في بون (COP23)،

يدعو أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى:

(أ)العمل على التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن الاحتباس الحراري العالمي البالغ 1.5 درجة مئوية؛

(ب)دعم وقيادة وضع كتاب القوانين والخطوط التوجيهية لتنفيذ اتفاق باريس، بناءً على حوار "تالانوا" في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الـ 24 للتغير المناخي(COP24) القادمة؛

(ج) مواصلة دورها القيادي في مواجهة تغير المناخ وتعزيز شراكتها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تلبية طموحاتها كما وردت في مساهماتها المحددة وطنياً؛

(د)تشجيع حكوماتها على تحقيق 100 في المائة من أهداف الطاقة المتجددة؛

(هـ) تعزيز الرقابة على الالتزامات الوطنية والدولية، بما في ذلك الحكومات المعنية بتنفيذ التشريع الوطني وتعزيز الشفافية والمساءلة والإبلاغ عن تغير المناخ.

******

3. البند 3 من جدول الأعمال:

الوثيقة الختامية للمناقشة العامة حول *القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي*

أقرته الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

إنّ المجموعة المشتركة للمعرفة العلمية للعالم الذي نعيش فيه أكبر اليوم من أي وقت في التاريخ. يستمر البحث العلمي في دفع حدود عالمنا المعروف. وتغذي هذه المعرفة الابتكار السريع والتغيير التكنولوجي، والذي بدوره يمكن أن يعزّز رفاه الإنسان ويحفز النمو الاقتصادي، من بين فيض من الفوائد المحتملة الأخرى. على مرّ السنين، أدى التقدم في العلوم الطبيعية والاجتماعية، بما في ذلك تطوير العقاقير والإجراءات الطبية الفعالة بشكل لا يصدق إلى تحسين نوعية الحياة للجميع.

وقد أدت التطورات التكنولوجية المرتبطة بها، من بين أشياء أخرى كثيرة، إلى تحسينات استثنائية في الاتصال والتواصل. كما تُقدم التكنولوجيا الرقمية والبيانات الضخمة طرقاً جديدة لإيجاد حلول مبتكرة، مثل أنظمة الإنذار المبكر لمنع العنف، وتمكين الشباب والنساء من حل المشكلات الاجتماعية من خلال التكنولوجيا. كما أنها توفر فرصة عظيمة لإحراز تقدم كبير في مجالات البيولوجيا والطاقة المتجددة والتكنولوجيا المالية، وكذلك نحو الصناعة 4.0، التي يشار إليها عادة بالثورة الصناعية الرابعة.[1]

تسلط خطة عام 2030 وأهدافها الـ 17 للتنمية المستدامة الضوء على الدور الرئيسي الذي يلعبه العلم والابتكار التكنولوجي في التنمية المستدامة، مؤكدين أهميتهما ليس فقط من أجل النمو الاقتصادي والازدهار فقط، ولكن أيضاً من أجل حماية البيئة والتنمية والاندماج الاجتماعي. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الاكتشافات العلمية والتغيير التكنولوجي لا يؤديان تلقائياً إلى تطورات إيجابية للمجتمع. إن التلاعب بالجينات البشرية، والروبوتات القاتلة ذات التحكم الذاتي، والجريمة السيبرانية وآثار استخدام الذكاء الاصطناعي هي بعض التحديات الأخلاقية والاجتماعية في عصرنا، كما أن الابتعاد عن هذه الأسئلة الصعبة ليس خياراً.

[1] تشير الصناعة 4.0 إلى الاتجاه الحالي للأتمتة وتبادل البيانات في تقنيات التصنيع. وتشمل النظم الفيزيائية السيبرانية، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية والحوسبة الإدراكية.

في عالم دائم التغير، يجب أن نكون في طليعة متناولي حول القضايا الجديدة التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على مجتمعاتنا. يجب علينا أن نتعامل مع مهمتنا بتواضع، وأن نعترف بقيودنا، ونشجع الحوار، ونمنع الاستجابات الأيديولوجية. وبوصفنا برلمانيين، فإننا مسؤولون عن تعزيز بيئة يساهم فيها العلم والتكنولوجيا والابتكار إسهاماً إيجابياً في تحقيق السلام والتنمية والرفاه البشري، مع الحد من المخاطر المرتبطة بها أو تخفيفها وحماية كوكب الأرض في الوقت نفسه. نحن لا نأخذ هذه المسؤوليات على محمل الجد. وقد حددت مناقشتنا عدة **طرق للعمل البرلماني** لتعزيز السلام والتنمية من خلال العلم والابتكار التكنولوجي:

تعزيز أطر عمل قانونية مواتية للابتكار التكنولوجي والعلمي من أجل السلام والتنمية

بصفتنا مشرعين، لدينا الوسائل لإنشاء إطار قانوني مناسب للابتكار، فضلاً عن بيئة تنظيمية تمكّن الشركات من الازدهار مع ضمان احترام البيئة والقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان. دورنا هو حماية مصالح المجتمع والناس. لذلك، قررنا:

- تعزيز التعليم في العلوم والتكنولوجيا والهندسة في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وعلى وجه الخصوص، تشجيع مشاركة النساء والفتيات، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين والحدّ من اختلال التوازن بين الجنسين في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المهن العلمية؛
- تعزيز محو الأميّة الرقمية العالمية، وخاصة بين الشباب، في ضوء تحويل مهارات العمل المطلوبة لسوق عمل مستقبلية مبنية على نظام رقمي قائم على المعرفة والتأكد من عدم ترك أي شخص خارج ذلك؛
- اعتماد تشريعات وطنية ودولية في الوقت المناسب وفعالة لصالح التكنولوجيا الداخلية التي تعزز السلم والأمن والتنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي والتي تحدد الحدود الأخلاقية المشتركة،
- ضمان، من خلال استخدام صلاحياتنا التشريعية والإشرافية، أنّ أي تنمية يقودها العلم والتكنولوجيا لن تعوق أو تنتهك حقوق الإنسان أو تؤدي إلى الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية؛
- ضمان الاحترام للإطار الدولي لحقوق الإنسان كمرشد يوجه قراراتنا بشأن كيفية التعامل مع القضايا الأخلاقية الصعبة.

جعل البرلمانات محركات للابتكار التكنولوجي لصالح الشفافية والإدماج

إنّ الابتكار العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى تغيير جذري في كل جانب من جوانب الوجود الإنساني، بما في ذلك طريقة عمل البرلمانات. إن استخدام التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يجعل البرلمانات أكثر كفاءة وفعالية.

نريد أن نفترض قيادة برلمانية في الابتكار التكنولوجي ليس من خلال وظيفتنا التشريعية، ولكن أيضاً من خلال تحويل عملياتنا البرلمانية وتعزيز ثقافة المشاركة مع شعبنا. لذلك، قررنا:

- زيادة مستوى الشفافية والمساءلة والاستجابة لدوائرنا الانتخابية من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة، مثل بث الفيديو المباشر للجلسات البرلمانية وتحسين الوصول إلى المعلومات على الإنترنت؛
- الاستفادة من الوسائل والأدوات التكنولوجية المتاحة لتحسين تصميم سياساتنا وتشريعاتنا ومراقبتها؛
- اتخاذ خطوات لضمان أن تكون برلماناتنا مؤسسات مفتوحة وشفافة؛ بحيث تكون على استعداد للنظر في أساليب العمل المبتكرة، مثل إنشاء لجان برلمانية في المستقبل، وأن خدمات البحوث البرلمانية تمول بشكل مناسب حتى تتمكن من تزويد البرلمانيين بالتحليل غير المتحيّز في الوقت المناسب؛
- الحدّ من البصمة الكربونية للبرلمانات والعمل على تحقيق البرلمانات الإلكترونية؛
- تعزيز التعاون البرلماني في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

إقامة علاقات متينة مع المجتمع العلمي

من واجبنا تسهيل التفاعل المنتظم والمنهجي تعزيزه بين البرلمانات والمجتمع العلمي.حيث يعدّ الوصول إلى أفضل الخيارات المتاحة أمراً ضرورياً بالنسبة إلينا لاتخاذ خيارات مدروسة. إن النهج العلمي العقلاني لخلق معنى للعالم يحتاج إلى تشجيع ودعم من الجميع، بمن فيهم السياسيون ووسائل الإعلام. لذلك، قررنا:

- إدراك أن البحث العلمي يؤدي دوراً أساسياً في تطوير المعرفة والتقنيات التي يمكن أن تسمح للبرلمانات بصياغة سياسات قائمة على الأدلة تهدف إلى مواجهة التحديات المجتمعية.
- آليات الدعم وإجراءات عملية وضع الموازنة التي تضمن صنع السياسات القائمة على العلم لضمان الرفاهية المستدامة للأجيال القادمة؛
- نؤكد من جديد أن التمويل غير المتحيّز للبحث العلمي هو استثمار في مستقبلنا؛
- التأكيد على أهمية الأساليب العلمية لتوضيح الحقيقة المقبولة من قبل المجتمع، وخاصة في الوقت الحالي عندما تصبح المعلومات الواقعية حديثاً سياسياً بشكل متزايد، وعندما لا يتم تقييم الإجماع العلمي من قبل جميع قطاعات المجتمع، و

- تعزيز الحضور وتثمينه في مجالس البرلمانات للعلماء والمهندسين والمبدعين ومعلمي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM).

دعم التعاون العلمي الدولي لصالح السلام وتطويره

العلم والتكنولوجيا يوفران مظلة محايدة تمكّن البرلمانيين ذوي وجهات النظر المختلفة، أن يجتمعوا ويواجهوا التحديات العالمية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. يمكن استخدام العلم لبناء الجسور ولجعل البلدان المتصارعة تشترك معاً من خلال التعاون العلمي الذي يفيد سكانها. لذلك، قررنا:

- دعم نماذج التعاون العلمي السلمي، مثل تلك التي طورتها المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN) والمركز الدولي للضوء السينكروتروني للعلوم والتطبيقات التجريبية في الشرق الأوسط؛
- دعم مبادرة لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بمسائل الشرق الأوسط، بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، مع برنامج الاتحاد البرلماني الدولي للعلوم والسلم الذي يهدف إلى مدّ الجسور بين عوالم العلوم والسياسة وإنشاء شبكات برلمانية للتصدي للتحديات المشتركة؛
- تعزيز التعاون بين الجنوب والشمال وبين بلدان الجنوب نفسها والتعاون الإقليمي والدولي الثلاثي بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز تبادل المعارف على النحو المتوخي في خطة عام 2030؛
- الدعوة إلى حرية الوصول إلى المنشورات العلمية كوسيلة للحد من التوزيع غير المتكافئ للمعرفة العلمية والابتكار التكنولوجي وزيادة قدرة الأفراد للمساهمة بشكل أكثر فعالية في المجتمع؛
- دعم عملية نقل التكنولوجيا في البلدان النامية من خلال القيام بأنشطة فعّالة لبناء القدرات في البلد المتلقي، وذلك بهدف ضمان أنّ الابتكار التكنولوجي لا يزيد من عدم المساواة العالمية؛ و
- إدراج المعرفة العلمية في الإشراف البرلماني على عملية تنفيذ خطة 2030.

المستقبل، بحكم تعريفه، غير مؤكد. كما إن الاكتشاف العلمي والابتكار والتغير التكنولوجي يجلب فرصاً كبيرة، ولكن فيه أيضاً مخاطر، علينا السيطرة عليها. وللبرلمانات دور حاسم تلعبه في هذا الصدد. يمكننا أن نساهم بشكل كبير في هذه العملية من خلال زيادة الوعي البرلماني بأهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المجتمع؛ من خلال التأكد من أن العلوم يتم إدخالها بشكل منتظم في المناقشات العامة وصنع القرار، من خلال النظر في تنفيذ اللوائح المناسبة لتشجيع الابتكار التكنولوجي، وتعزيز المبادرات عبر الحدود على أساس التعاون العلمي. بدورنا كممثلين

للشعب، نتعهد بإشراك المجتمع العلمي في حوار مستمر حول الطرق التي يمكننا من خلالها تعزيز السلام والتنمية، وتحسين رفاه الإنسان والحفاظ على مصالح جميع أفراد مجتمعنا كافة.

******

4 ـ البند الرابع من جدول الأعمال:

تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة

اعتمد القرار بالإجماع[1]

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

إنَّ الجمعية العامّة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تذكر بأن الهجرة لطالما كانت سمة من سمات الحضارة الإنسانية، وأنّ الهجرة، عندما تحكم بطريقة إنسانية ونزيهة، تساهم في نمو وتنمية اقتصاديين شاملين ومستدامين في كل من بلدان المنشأ والمقصد وتعزّز روابط التضامن الإنساني،

إذ تشير أيضاً إلى جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الثقافية (1966)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984)، واتفاقية حقوق الطفل (1989)، والاتفاقية الدولية لحماية

---

[1] أعرب وفد لبنان عن تحفظاته على منطوق الفقرة 9.

أعرب وفد إثيوبيا وأكرانيا عن تحفظاته على منطوق الفقرة 16.

أعرب وفد الكويت عن تحفظاته على منطوق الفقرتين 9 و16.

أعرب وفد الأردن عن تحفظاته على جميع مراجع الاتفاقيات الدولية التي لم توقع عليها الأردن

أعرب وفد بولندا عن تحفظاته على القرار بكامله.

جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)،

إذ تؤكّد أن الأشخاص المتنقلين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، مثل جميع البشر، يحق لهم التمتع الكامل بحقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة،

إذ تدرك العبء الذي تتحمله بلدان المقصد الناتج عن تنقل عدد كبير وغير متوقع من الأشخاص، والتأثير المحتمل على بلدان منشأ جراء هجرة العمال الماهرين على نطاق واسع

إذ تشير إلى أن النهج الدولي لحوكمة الهجرة لا يزال يعالج إلى حد كبير حالات خاصة حيث لا بديل للمهاجرين في أوضاعهم حقوقهم المحددة بوضوح في القانون الدولي،

إذ ترحّب بإعلان نيويورك لشهر أيلول /سبتمبر2016 بشأن اللاجئين والمهاجرين والجهود اللاحقة لتحسين التعاون والتضامن الدولي، وتقاسم العبء والمسؤولية لحوكمة الهجرة بشكل متساو عن طريق إعداد ميثاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة،

إذ تذكر بالتزام المجتمع البرلماني الدولي بتعزيز التعاون بشأن حوكمة الهجرة، مع التركيز بشدة على حقوق الإنسان للمهاجرين، على النحو المبين في الإعلانات والقرارات المتعلقة بالهجرة التي اعتمدتها الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 130 والـ 133 والـ 138، ووثائق أخرى للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تؤكد على أن الهجرة يجب أن تكون خياراً وليس ضرورة، وأنه من خلال الالتزامات والتعهدات القانونية الدولية مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تتحمّل الدول مسؤولية مشتركة وتتعهد بمعالجة كافة الأسباب الجذرية للهجرة، مثل العنف والصراع، والفقر، وعدم المساواة، والبطالة، والاستبعاد الاقتصادي، والافتقار إلى الفرص الاقتصادية، وخاصة للنساء والشباب، وعدم المساواة الاجتماعية، وتجاهل سيادة القانون والشفافية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية وتغير المناخ،

إذ تؤكّد على ضرورة الالتزام بالمعايير المشتركة لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وحوكمة الهجرة، وضمان اتباع نهج يستجيب لاحتياجات الجنسين والاستجابة لحاجات الأطفال في جميع مراحل الهجرة،

إذ تعترف بأشكال التمييز المتعدد وأشكال العنف الذي تواجهه المهاجرات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ولا سيما أولئك اللواتي يعملن كخدم في المنازل، وتؤكد من جديد الحاجة إلى حثّ البلدان المضيفة على تحمّل مسؤولياتها في هذا المجال،

إذ تقرّ أيضاً بأن النساء يشكلن غالبية ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعمل القسري في المنازل،

إذ تؤكّد من جديد على الحق السيادي للدول في أن تحدد، وفقاً للقانون الدولي، سياستها الوطنية للهجرة وحقها في إدارة الهجرة داخل نطاق ولايتها القضائية، كما تعترف أيضاً بحق الدول في التمييز بين وضع الهجرة لمنتظمة وغير المنتظمة في تدابيرها التشريعية والسياسية بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، مع الأخذ في الاعتبار مختلف الحقائق الوطنية والسياسات والأولويات والمتطلبات للدخول والإقامة والعمل،

1. *ترحّب* بالعملية المؤدية إلى مشروع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة الذي ينبغي اعتماده في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2018، وتحثّ الدول وبرلمانات كلٌّ منها على الاستفادة الكاملة من هذا الصك الجديد لتحسين التعاون الدولي وإدارة الهجرة؛

2. *تدعو* البرلمانات بالتعاون مع حكوماتها إلى التصديق على القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية[1] وتنفيذها، وكذلك الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة التي تحمي حقوق المهاجرين والنساء والأطفال والأشخاص الذين يعانون من حالات الضعف؛

3. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى ضمان أن تكون قرارات الدول ذات السيادة بشأن سياسات الهجرة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية والإقليمية، متماشية مع تعهداتها الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون

[1] لاسيما اتفاقيات منظمة العمل الدولية 97 و143 و181 و189.

4. *تحثّ* البرلمانيين على قيادة الجهود الرامية إلى توثيق تجاربهم القائمة على الأدلة بشأن الهجرة التي تتجنب الصور النمطية، ولكن بدلاً من ذلك، تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي، واتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة رهاب الأجانب والعنصرية والتعصّب وغير ذلك من أشكال التمييز؛

5. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز إمكانية وصول الأشخاص إلى المعلومات الشاملة والمحدثة عن الفرص والقيود والمخاطر والحقوق في حالة الهجرة، وبالتالي تمكِّن المهاجرين المحتملين من اتخاذ خيارات مستنيرة،

6. *تشجِّع* نهج "الحكومة بأكملها" و "المجتمع بأسره" للهجرة على أساس الشراكات مع السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتدعو إلى التشاور المنتظم مع المهاجرين ومجموعات الشتات في عملية صنع السياسات عندما يقتضي الأمر، وتدعو أيضاً إلى تدريب يراعي الفروق بين الجنسين بشأن الهجرة لجميع المحترفين والمسؤولين الذين هم على اتصال بالمهاجرين؛

7. *تحثّ* البرلمانات على التعاون مع حكوماتها على توسيع المسارات القانونية للهجرة لتسهيل حركة اليد العاملة والتدريب على المهارات، ولم شمل الأسر، والهجرة لأسباب مثل النزاع المسلح والعنف القائم على نوع الجنس والكوارث الطبيعية وتغير المناخ؛

8. *تدعو* الحكومات إلى اتخاذ تدابير لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين بين المهاجرين والمجتمع المضيف، وتشير إلى أن الاندماج هو مهمة ذات اتجاهين تراعي احترام المهاجرين للقوانين الوطنية في بلد المقصد، لتسهيل دمج المهاجرين في المجتمع، بين المقاطعات، عن طريق دورات اللغة، والتدريب المهني، والاعتراف بالمؤهلات التعليمية والمهنية، ومعلومات عن الفرص الاقتصادية، والحماية من التمييز، والمسارات، بموجب التشريعات الوطنية، للحصول على الجنسية للمقيمين الدائمين؛

9. *تذكِّر* بأنَّ الحماية الاجتماعية وحقوق العمل تنطبق على جميع الأشخاص، بمن فيهم المهاجرين، وأن المهاجرين النظاميين ينبغي أن يحصلوا على امكانية الحصول العادل على الضمان الاجتماعي وقابلية المساهمات والاستحقاقات وفقاً للتشريعات الوطنيّة؛

10. *تحثّ* الدول على اعتماد سياسات وتشريعات عمل تراعي المنظور الجندري، تستند إلى أساس معايير العمل وحقوق الإنسان الدولية، بغية ضمان حماية جميع العاملات المهاجرات، بما في ذلك العاملات في المنازل والرعاية، من جميع أشكال الإساءة والاستغلال، بما في ذلك مصادرة وثائق السفر؛

11. *تدين بشدّة* جميع أعمال العنف والتمييز ضد المهاجرات، ولا سيما العاملات في المنازل بوصفهم مجموعة ضعيفة في البلدان المضيفة، وتحث الدول على اتخاذ تدابير تشريعية وتنفيذية وقضائية لمكافحة هذا النوع من العنف والتمييز؛

12. *تدعو* سلطات الدولة على مستوى كلٍّ منها لضمانّ جميع الأشخاص، بما في ذلك المهاجرين، لديهم إثبات للهوية القانونية والجنسية والوثائق الكافية، والوصول الفعال إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، بغض النظر عن حالة هجرتهم.

13. *تصرُّ* على الإجراءات القانونية وإمكانية اللجوء إلى القضاء لجميع المهاجرين والدعوة إلى تعزيز التعاون بين دول المنشأ والعبور والمقصد من أجل ضمان عودة آمنة وكريمة للمهاجرين الذين لا يتمتعون بالحق القانوني للبقاء على أرض البلاد. ولفرض العودة القسرية فقط كحلّ أخير للبحث عن بدائل لاحتجاز المهاجرين، والعمل بجدية من أجل القضاء على احتجاز الأطفال لأسباب الهجرة؛

14. *تدعو* إلى وضع معيار دولي لكيفية التعامل مع المهاجرين وحمايتهم في حالات الضعف، بما في ذلك الأشخاص عديمي الجنسية والأطفال غير المصحوبين بذويهم، والإصرار على مفهوم "مصلحة الطفل الفضلى" في سياسة الهجرة؛

15. *تطلب أيضاً* من الدول، ولا سيما دول المنشأ، معالجة الحالات التي يكون فيها الطفل بدون الجنسية وذلك عن طريق تعزيز التدابير الرامية إلى الحدّ من حالات انعدام الجنسية، بما في ذلك ضمان تمكين النساء والرجال على حدّ سواء من منح جنسيتهم لأطفالهم؛

16. *تدعو* الحكوماتِ إلى دعم مساهمة المغتربين في بلدهم الأصلي عن طريق تسهيل التنقل والاستثمار ودراسة اعتماد تدابير في التشريعات الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية مثل الحق في التصويت والمواطنة المزدوجة وتمثيل المغتربين في البرلمان؛

17. *تشجِّع* على وضع نهج شاملة لاستدامة إعادة دمج المهاجرين العائدين في بلدان المنشأ، عن طريق الجمع بين دعم إعادة الإدماج الذي يستهدف الأفراد والمجتمعات التي يعود إليها المهاجرون بتدابير لتعزيز حوكمة الهجرة وفرص كسب الرزق وحماية حقوق الإنسان بوجه عام؛

18. *تدعو* الدولَ إلى اتخاذ إجراءات مجدية ومنسقة، بما في ذلك سنّ التشريعات، لتفكيك شبكات التهريب والإتجار ووضع حد للإفلات من العقاب على الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، لحماية المهاجرين، ولاسيما النساء والأطفال، من العنف والتمييز والاستغلال وسوء المعاملة ومساعدة المهاجرين الذين أصبحوا ضحايا الإتجار؛ وتشجع أيضاً الدول على تعزيز التعاون الدولي لمنع هذه الأفعال والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها ومكافحتها، وتحديد وتعطيل التدفقات المالية ذات الصلة بهذه الأنشطة؛

19. *تحثُّ* الحكوماتِ على الاستفادة الكاملة من مصادر البيانات الموجودة بشأن الهجرة، مثل البوابة العالمية لبيانات الهجرة التي وضعتها المنظمة الدولية للهجرة، ولتعزيز عملية جمع البيانات على المستوى القطري وتبادل البيانات حول الهجرة، مصنّفة حسب العمر ونوع الجنس وحالة الهجرة والمعايير الأخرى ذات الصلة، بهدف إثراء المناقشات ووضع السياسات والتشريعات، مع حماية البيانات الشخصية.

20. *تؤكِّد على* ضرورة تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد المهاجرين، وبلدانهم الأصلية وظروف هجرتهم وأسبابها واحتياجاتهم والجهود اللازمة لمساعدتهم؛

21. *تدعو* البرلمانات إلى مطالبة الحكومة بالإبلاغ بشكل دوري عن التقدم المحرز في تنفيذ سياسات الهجرة الوطنية، واستخدام الأدوات البرلمانية مثل استجواب الوزراء، وجلسات الاستماع العامة، واستفسارات اللجان من أجل محاسبة الحكومة على النتائج المحققة؛

22. *تحثّ* البرلمانات على المشاركة بنشاط في عمليات التكامل الإقليمي ودعمها والجهود العابرة للحدود الوطنية لتنسيق سياسة الهجرة، وإدراج الصكوك الإقليمية ذات الصلة في التشريعات الوطنية؛

23. *تدعو* البرلمانات إلى المشاركة بنشاط في تحقيق خطة عام 2030 من أجل التنمية المستدامة كوسيلة لتحسين معدل الهجرة ومعالجة الدوافع الرئيسة للهجرة القسرية وغير النظامية لا سيما الفقر المدقع وتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية، وتحث البرلمانات على تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة الوعي وزيادة المنافع الإنمائية للأمن والسلامة والهجرة العادية؛

24. *تدعو* جميع البرلمانات للمشاركة في الاجتماع البرلماني بمناسبة المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد اتفاق عالمي للهجرة الآمنة النظامية والمنتظمة في كانون الأوَّل/ ديسمبر 2018 في مراكش (المغرب)؛

25. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى القيام بدور فعال في متابعة الاتِّفاق العالمي وتنفيذه وتدعو البرلمانيين للانضمام إلى الوفود الوطنية في المنتدى الدولي المعني بالهجرة، الذي سيجتمع كل أربع سنوات، ابتداءً من عام 2022، باعتباره الآلية العالمية الرئيسة لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة؛

26. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، لوضع "خطة عمل برلمانية بشأن الهجرة" بحلول نهاية عام 2019، والتي تعمل على تفعيل الالتزامات الواردة في هذا القرار، والميثاق العالمي للهجرة والتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتقديم تقرير إلى الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التقدم المحرز في 2021؛

27. *توصي* البرلمانات للاستفادة من التبادلات البرلمانية والمؤتمرات البرلمانية الدولية، مثل الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي، لمنصات الحوار البنّاء بشأن سياسة الهجرة وحماية المهاجرين.

******

5 ـ تقارير اللجان الدائمة (البند الخامس من جدول الأعمال):

وافقت الجمعية على التقارير المقدمة من قبل اللجان الدائمة التالية:

اللجنة الدائمة الأولى – لجنة السلم والأمن الدوليين:

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين جلستين في 15 و17 تشرين الأول/أكتوبر 2018، برئاسة السيد ان ياماموتو تشيز (إسبانيا)، في 15 تشرين الأول/أكتوبر، ونائب الرئيس، وبرئاسة السيد س. رحمانوف (روسيا البيضاء)، في 17 تشرين الأول/أكتوبر.

ونظرت اللجنة، في جلستها المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر، في بندين في حلقتي النقاش المتعاقبتين. وافتتح الفريق المعني بنزع السلاح الشامل وعدم الانتشار برسالة بالفيديو من رئيس لجنه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن القرار 1540. وأدار المناقشة التي تلت ذلك مع ثلاثة خبراء السيد د. بلانش، مدير مركز الدراسات الدولية والدبلوماسية، جامعه لندن. وأعرب سبعه عشر مشاركا عن آرائهم خلال الحدث. وأدار حلقه النقاش المعنية بمكافحه العنف الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما بعدها السيدة أو كارلسون، وهي عضو سابق في البرلمان من السويد. وقدم خبيران وعضوان من البرلمان عروضا. وأخذ الكلمة أحد عشر متكلما.

وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة جلسة استماع للخبراء بشأن موضوع عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان–وهو موضوع قرار ستعتمده الجمعية ال 140 للاتحاد البرلماني الدولي. وافتتحت جلسة الاستماع بالبيانين اللذين أدلى بهما خبيران هما السيدة ج. اباراك، وهي عضو في فريق الأمم المتحدة العامل المعني باستخدام المرتزقة، والسيد و. بروبير–اوسلز، وهو محاضر جامعي في التاريخ المعاصر في معهد العلوم السياسية في ايكس اون بروفانس، فرنسا. وفي أعقاب مداخلات الخبراء، أخذ الكلمة ما مجموعه 21 متكلماً.

واجتمع مكتب اللجنة الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدولي في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018 مع السيدة ل. روخاس (المكسيك)، وهي عضو أقدم في المكتب، على مقعد الرئاسة. وكان أحد عشر عضوا من أصل 18 منهم حاضرين. وناقش الأعضاء الترتيبات الداخلية، والمواضيع الرئيسية الحالية لجدول اعمال السلام والأمن، وبرنامج عمل اللجنة للجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي، والفترة بين جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي العامة.

وأجرت اللجنة الدائمة انتخابات لمكتبها في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018

وقدم رئيس اللجنة الدائمة، السيد ان ياماموتو اتشيز (إسبانيا)، تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة في جلستها الأخيرة المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر.

اللجنة الدائمة الثانية – لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة:

عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالتنمية المستدامة والمالية والتجارة جلساتها في 15 و 17 تشرين الأول/أكتوبر. ترأس الجلسة الأولى السيدة س. دينيكا (رومانيا) ، وهي عضو في المكتب. وترأس الجلسة الثانية نائب رئيس اللجنة ، السيدة وفاء بني مصطفى (الأردن) .ناقشت اللجنة موضوع البند في القرار التالي المعنون "دور التجارة العادلة والتجارة الحرة "والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية ، والمستدامة البنية التحتية والتصنيع والابتكار. عرض الموضوع من قبل المقررين المشاركين ،السيد ج. ويلسون (أستراليا) ، والسيد هـ. إدريسو (غانا) ، والسيدة س. راسكوفيتش إيفيتش (صربيا). عند نهاية المناقشة ، قدم المقررين المشاركين لمحة عامة أولية عن كيفية إدراجها في اللجنة مدخلات في مشروع القرار.

استعرضت اللجنة مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني المقبل في الدورة الرابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP24) ، المقرر عقده في 9 كانون الأول/ديسمبر 2018. وكان الاجتماع البرلماني يتم تنظيمه من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع البرلمان البولندي. قدم المقرر المشارك الاجتماع البرلماني، السيدة أ. بالوتش (بولندا) ، الوثيقة إلى اللجنة. وفي وقت لاحق ، مُنحت اللجنة الفرصة لتقديم تعليقات واقتراحات بشأنها. وستدرج تعليقات اللجنة في الوثيقة من قبل المقرر المشارك وستقدم إلى الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP24 وعقدت اللجنة أيضاً حلقة نقاش بعنوان "المضي قدماً بقرار الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان "إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة. لوحة من عرض الخبراء المشهورين الموضوع وإطلاق مناقشة حول التدابير المناسبة و الإجراءات التي يتعين على البلدان والبرلمانات اتخاذها من أجل تعزيز الانتقال إلى الطاقة المتجددة.

أجرت اللجنة انتخابات في 17 تشرين الأول/أكتوبر .وافقت اللجنة على اقتراح المكتب لتكريس دورات اللجنة في الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي لوضع اللمسات الأخيرة على القرار. قُدم تقرير اللجنة إلى الجمعية في جلستها الأخيرة في 18 تشرين الأول / أكتوبر من قبل اللجنة نائب الرئيس ، السيدة وفاء بني مصطفى (المملكة الأردنية الهاشمية).

اللجنة الدائمة الثالثة – لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان عدة جلسات في 15 و 16 و 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018 ، مع رئيس اللجنة ، السيد أ. ديساي (الهند). نظرت اللجنة في مشروع القرار الذي يقضي بتعزيز التعاون البرلماني إدارة الهجرة والهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل السلامة

والنظام الهجرة العادية. أحد المقررين المشاركين ، السيد ج. إشاييز (إسبانيا) ، قدم مشروع القرار ، المقررين الآخرين ، السيدة آي. سوسا (السلفادور) والسيد أحمد التويزي (المغرب). وعند النظر في مشروع القرار ، نظرت اللجنة في 97 تعديلاً قدم من: البحرين ، كندا ، الصين، كوبا ، فرنسا ، ألمانيا ، الهند، إيران، هولندا، الفلبين، روسيا الاتحادية، رومانيا، جنوب افريقيا، السويد، تايلاند، تركيا والإمارات العربية المتحدة. وقد اقترحت ثلاثة تعديلات من قبل منتدى النساء البرلمانيات، اعتمد مشروع القرار المعدل بتوافق الآراء في الجلسة الأخيرة للجنة.أبدت الكويت تحفظات على الفقرتين 9 و 16 من القرار، ولبنان على الفقرة ٩ من القرار ، وبولندا بشأن القرار برمته.

اجتمع مكتب اللجنة في 17 تشرين الأول/أكتوبر. درس مقترحات لبرنامج العمل المقبل للجنة. وكان أحد الاقتراحات المتعلقة بموضوع البند من القرار التالي للجنة قدمت قبل الموعد النهائي من بنغلادش، من قبل الدكتور هـ.ميلات (بنغلادش).

وبناءً على توصية من المكتب، قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على التوصية اقتراح بعنوان **"تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة،"**

أخذ المكتب علماً بعدم موافقة الجمعية العامة الـ 139 على القرار الذي اتخذته اللجنة في الجمعية العامة الـ 138 بعقد حلقة نقاش، ،بعنوان " دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)".[1]

ووافقت اللجنة على توصية المكتب بعقد حلقة نقاش في الدورة 140 للجمعية لبحث كيفية متابعة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لثلاثة قرارات اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة ، ومي: قرار 2009 بشأن حرية التعبير، قرار 2013 بشأن الاجتماع وسائل الإعلام ، وقرار 2015 بشأن الخصوصية في العصر الرقمي.وبناء على توصية المكتب ، انتخبت اللجنة السيدة أ. غيركنز (هولندا) بوصفها نائب رئيس اللجنة الدائمة. وقد قدم السيد جي. آي. مشروع القرار بشأن الهجرة. إشايز (اسبانيا) إلى الجمعية في جلسة عامة بعد ظهر 18 تشرين الأول / أكتوبر واعتُمد بتوافق الآراء. كما أحاطت الجمعية علما التحفظات التالية: الكويت على الفقرتين 9 و16 من المنطوق، لبنان على المنطوق الفقرة 9، إثيوبيا وأوكرانيا بشأن الفقرة 16 من المنطوق، الأردن بشأن جميع الإشارات إلى الدولية الاتفاقات التي لم يكن الأردن من الموقعين عليها، وبولندا على القرار بأكمله.

[1]* في 15 تشرين الأول / أكتوبر، صوتت الجمعية على اقتراح إجرائي وقررت أن الجمعية لديها السلطة لتغيير جدول أعمال وخطة عمل اللجان الدائمة . في 17 تشرين الأول / أكتوبر، صوتت الجمعية على عدم عقد حلقة نقاش بشأن مسألة التمييز على أساس الجنس التوجيه والهوية الجنسانية .

اللجنة الدائمة الرابعة –اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة:

عقدت اللجنة المعنية بشرون الأمم المتحدة جلسة واحدة في 17 تشرين الأول / أكتوبر برئاسة رئيسها، السيد جي. سي. روميرو (الأرجنتين)،

ناقش الاجتماع موضوعين: الأول يتعلق بمسألة ما إذا كانت هناك حاجة لهيئة حكومية دولية في عام 2002 لفرض ضرائب دولية في الأمم المتحدة، والثاني على عمل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة العالمية للاتحاد البرلماني الدولي للمضي قدما في الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالصحة .

في نهاية الجلسة، انتخبت اللجنة خمسة أعضاء جدد في مكتبها. ورحب رئيس اللجنة، السيد ج. ر. روميرو، بالمساواة بين الجنسين في عضوية مكتب اللجنة. كما قدم تقرير اللجنة إلى الجمعية في جلستها الأخيرة 18 تشرين الأول/أكتوبر.

******

6 . الموافقة على البند الموضوع للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين (البند السادس من جدول الأعمال)

عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان عدة جلسات في 15 و 16 و 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018 ، مع رئيس اللجنة ، السيد أ. ديساي (الهند). نظرت اللجنة في مشروع القرار الذي يقضي بتعزيز التعاون البرلماني إدارة الهجرة والهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل السلامة والنظام الهجرة العادية. أحد المقررين المشاركين ، السيد ج. إشابيز (إسبانيا) ، قدم مشروع القرار ، المقررين الآخرين ، السيدة آي. سوسا (السلفادور) والسيد أحمد التويزي (المغرب). وعند النظر في مشروع القرار ، نظرت اللجنة في 97 تعديلاً قدم من: البحرين ، كندا ، الصين، كوبا ، فرنسا ، ألمانيا ، الهند ، ايران ،هولندا، الفلبين، روسيا الاتحادية، رومانيا، جنوب افريقيا، السويد، تايلاند، تركيا والإمارات العربية المتحدة. وقد اقترحت ثلاثة تعديلات من قبل منتدى النساء البرلمانيات، اعتمد مشروع القرار المعدل بتوافق الآراء في الجلسة الأخيرة للجنة.أبدت الكويت تحفظات على الفقرتين 9 و 16 من القرار، ولبنان على الفقرة ٩ من القرار ، وبولندا بشأن القرار برمته.

اجتمع مكتب اللجنة في 17 تشرين الأول/أكتوبر. درس مقترحات لبرنامج العمل المقبل للجنة. وكان أحد الاقتراحات المتعلقة بموضوع البند من القرار التالي للجنة قدمت قبل الموعد النهائي من بنغلادش، من قبل الدكتور هـ.ميلات (بنغلادش).

وبناءً على توصية من المكتب، قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على التوصية اقتراح بعنوان **"تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة،"**

أخذ المكتب علماً بعدم موافقة الجمعية الـ 139 على القرار الذي اتخذته اللجنة في الجمعية العامة الـ 138 بعقد حلقة نقاش ، ،بعنوان دور البرلمانات " دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)".[1]

حيث كانت نتيجة التصويت الذي قامت به الجمعية العامة الـ 139 يوم الأربعاء الواقع في 17 تشرين الأول / أكتوبر 2018 على النحو التالي :

الشعبة البرلمانية	عدد الأصوات المؤيدة	عدد الأصوات المعارضة	إجمالي عدد الأصوات الممتنعة	النتيجة
مقترح الجمعية العامة	**499**	**636**	**130**	**عدم الموافقة على عقد حلقة نقاش حول الموضوع**

مع بيان أن الجمعية العامة قامت باجراء تصويت يوم الاثنين الواقع في 15 تشرين الأول / أكتوبر 2018 على السؤال التالي:

"هل بإمكان الجمعية العامة تعديل جدول اعمال أحد اللجان الدائمة وخطة العمل الخاصة بها."

وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي:

الشعبة البرلمانية	عدد الأصوات المؤيدة	عدد الأصوات المعارضة	إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة	عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها	النتيجة
مقترح الجمعية العامة	**874**	**671**	**1,545**	**–**	**قبل لحصوله على الأغلبية المطلوبة**

ووافقت اللجنة على توصية المكتب بعقد حلقة نقاش في الدورة 140 للجمعية لبحث كيفية متابعة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لثلاثة قرارات اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة ، وهي: قرار 2009 بشأن حرية التعبير ، قرار 2013 بشأن الاجتماع وسائل الإعلام ، وقرار 2015 بشأن الخصوصية في العصر الرقمي.وبناء على توصية المكتب ، انتخبت اللجنة السيدة أ. غيركنز (هولندا) بوصفها نائب رئيس اللجنة الدائمة. وقد قدم السيد جي. آي. مشروع القرار بشأن الهجرة. إشايز (اسبانيا) إلى الجمعية في جلسة

[1]* في 15 تشرين الأول / أكتوبر، صوتت الجمعية على اقتراح إجرائي وقررت أن الجمعية لديها السلطة لتغيير جدول أعمال وخطة عمل اللجان الدائمة . في 17 تشرين الأول / أكتوبر، صوتت الجمعية على عدم عقد حلقة نقاش بشأن مسألة التمييز على أساس الجنس التوجيه والهوية الجنسانية .

عامة بعد ظهر 18 تشرين الأول / أكتوبر واعتُمد بتوافق الآراء. أيضاً أحاطت الجمعية علما التحفظات التالية: الكويت على الفقرتين 9 و16 من المنطوق، لبنان على المنطوق الفقرة 9، إثيوبيا وأوكرانيا بشأن الفقرة 16 من المنطوق، الأردن بشأن جميع الإشارات إلى الدولية الاتفاقات التي لم يكن الأردن من الموقعين عليها، وبولندا على القرار بأكمله.

******

7 ـ تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده (البند السابع من جدول الأعمال):

وافقت الجمعية العامة ال 139 على مجموعة من التعديلات على النظام الأساسي وقواعده المقترحة من قبل اللجنة التنفيذية والتي وافق عليها المجلس الحاكم في دورته 203:

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

مادة جديدة 4.1

يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بشخصية قانونية ولديه صلاحية الدخول في الاتفاقات الدولية، بما في ذلك اتفاقات التعاون مع البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية، وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

تعديل **المادة 3.5** (فقدان عضوية الاتحاد البرلماني الدولي)

عندما يتأخر العضو أو العضو المنتسب في الاتحاد عن سداد مساهماته المستحقة لمدة ثلاث سنوات، تنظر اللجنة التنفيذية في الموضوع، **على أساس كل حالة على حدة وبالتشاور الوثيق مع العضو أو العضو المنتسب المعني**، وترفع رأيها إلى المجلس الحاكم. يتخذ المجلس الحاكم القرار حول تعليق **حقوق** ~~عضوية~~ هذا البرلمان أو العضو المنتسب في ~~الاتحاد~~.

تعديل **المادة 18** (المجلس الحاكم)

2. يتألف المجلس الحاكم من ثلاثة ممثلين عن كل برلمان عضو في الاتحاد. (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 1.2) ~~وتستمر عضوية المجلس من الجمعية إلى الجمعية التي تليها~~.

تعديل **المادة 26** (اللجنة التنفيذية)

2. تضطلع اللجنة التنفيذية بالمهمات التالية:

(هـ) تقترح على المجلس الحاكم، **استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي** وبرنامج العمل السنوي وميزانية الاتحاد (اللائحة المالية، القاعدة 4.3)؛ **تقيّم التقدم المحرز بما يتماشى مع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، كما نصت عليها المادة 1 من الأنظمة.**

(هـ مكررة) **دراسة سياسات المنظمة بشأن الشفافية والمساءلة وتقديمها إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها. بالإضافة إلى استراتيجية الاتصالات بما يتماشى مع استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي ؛**

تعديل المادة 28 (الأمانة العامة)

2. تضطلع الأمانة العامة بالمهمات التالية:

(و) تعد مقترحات لمشروع **استراتيجية الـ خمس سنوات**، وبرنامج العمل **السنوي** والميزانية لتقديمها إلى اللجنة التنفيذية (اللائحة المالية، القواعد 2.3 و3.3 و 7.3)؛

(و مكررة) تعد التقارير والسياسات حول الشفافية والمساءلة، وتقدمها إلى اللجنة التنفيذية للنظر فيها، لتتم الموافقة عليها من قبل المجلس الحاكم؛

******

بيان رئاسي حول التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية

أقره المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ203
(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

يرحب الاتحاد البرلماني الدولي بالتطورات الإيجابية الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، لا سيما مؤتمر قمة الكوريتين الذي انعقد في نيسان/أبريل، والذي أدى إلى إعلان بانمونجوم للسلام والازدهار وتوحيد شبه الجزيرة الكورية؛ وقمة كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية في سنغافورة التي انعقدت في حزيران/يونيو؛ وزيارة الرئيس مون جاي إن إلى بيونغيانغ في أيلول/سبتمبر.

وتعتبر هذه الأحداث التاريخية الركائز الأساسية لبناء السلام ويشيد الاتحاد البرلماني الدولي بجهود الطرفين الرامية إلى العمل من أجل التقارب والتفاهم المتبادل.

كان الاتحاد البرلماني الدولي يبني الجسور بين وفود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وما زال يبنيها، ويسره تيسير التواصل خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وتشكل الجمعيات العامة هذه منابر للحوار والتبادلات الثنائية، وهي دليل واضح على عمل الديبلوماسية البرلمانية.

وخلال الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي، أعربت وفود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا عن التزامها في العمل سوياً، بما في ذلك داخل الاتحاد البرلماني الدولي، من أجل الإسهام بفعالية في إحراز تقدم ملحوظ بشأن تطبيع العلاقات بين الطرفين.

تأسس الاتحاد البرلماني الدولي على أساس الحوار السياسي بغية تسوية الخلافات والنزاعات وهو في خدمة أعضائه من أجل تيسير التواصل، والتوسط في النزاعات، وتقديم مساعيه الحميدة في سبيل عالم أكثر سلاماً. وبصفته وسيط محايد وغير متحيز، يبقى الاتحاد البرلماني الدولي واحة أمل.

******

إعلان

الذكرى السنوية السبعون

للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

أقرته الجمعية العامة الـ139

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان – وهو صك تاريخي صِيغَ في أعقاب فظائع الحرب العالمية الثانية من قبل ممثلين من جميع أنحاء العالم يمتلكون خلفيات قانونية وثقافية مختلفة.

لقد ساعدت الحقوق الأساسية التي يتضمنها الإعلان، أولاً وقبل كل شيء، في الحفاظ على الكرامة المتأصّلة لجميع الناس، والإسهام في تحقيق السلام والأمن والازدهار لجميع الأمم.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للإعلان، نتذكّر ونكرّم أيضاً نيلسون مانديلا، الذي كان سيبلغ 100 سنة هذا العام والذي جسّد المثل العليا للإعلان، وبكلماته الخاصة، سعى جاهداً إلى الحفاظ على "المثل الأعلى لمجتمع ديمقراطي حر، يعيش فيه جميع الأشخاص في انسجام وفرص متكافئة".

خلال حياته، تم الاعتراف عالمياً بالحقوق المنصوص عليها، حيث أصبحت الدول ملزمة قانوناً بضمان استفادة مواطنيها منها، ويمكنها الوصول إلى سبل الانتصاف في حال انتهاك تلك الحقوق.

ومع ذلك، لا تزال هذه الحقوق بعيدة عن الواقع بالنسبة إلى الكثير. على خلفية تنامي الاستبداد والنزاعات الداخلية والحروب والفقر والهجرة على نطاق واسع، فإننا، بصفتنا برلمانيين، نشعر أننا مضطرون لإعادة تأكيد التزامنا بالإعلان ومبادئه الأساسية على النحو التالي:

- بصفتنا مشرّعين، نلتزم بضمان توافق الإطار القانوني الداخلي مع التزامات حقوق الإنسان الدولية والوطنية وخلق بيئة مواتية للسياسات التشاركية الشاملة، والمجتمع المدني النابض بالحياة وسيادة القانون.
- بصفتنا ممثلين عن الشعب، سنبذل كل ما في وسعنا لضمان أن يكون الخطاب البرلماني، والإجراءات، والتواصل مترسخة، وتعزز المساواة والحرية والعدالة.
- سوف نقوم بالمزيد لزيادة الوعي حول الإعلان بين ناخبينا، ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم بموجبه.
- كمثال يحتذى به، نلزم أنفسنا بإلهام مجتمعاتنا وتنشيطها – لاسيما من قبيل الدفاع عن حقوق أولئك المهمشين والمضطهدين، مثل النساء والأطفال والأقليّات وغيرهم المحرومين من حقوقهم.
- نلتزم بالإعلان متضامنين مع زملائنا البرلمانيين في جميع أنحاء العالم الذين تنتهك حقوقهم الأساسية، وذلك من خلال رفع قضاياهم في المنتديات المناسبة ومع المحاورين ذوي العلاقة، وكذلك من خلال دعم عمل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لدى الاتحاد البرلماني الدولي.
- سنفعل كل ما في وسعنا لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وغالباً ما يكونوا " أتباع مانديلا " ويخاطرون بحريتهم وحياتهم لدعم حقوق الآخرين، أولئك الذين يستحقون اعتراف البرلمانات ودعمها، خاصة في ضوء الذكرى السنوية العشرين لإعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

******

اختتام أعمال الجمعية العامة:

في الجلسة الختامية المعقودة في 18 تشرين الأول / أكتوبر ، قدمت الوثيقة الختامية للمناقشة العامة حول موضوع القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي. واستمعت الجمعية إلى تقارير اللجنة الدائمة المعنية بالسلام وأحاطت علما بها الأمن الدولي واللجنة

الدائمة المعنية بالتنمية المستدامة والمالية والتجارة واللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة. كما وافق رسميا على التعديلات المقترحة إلى النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، على النحو الذي طرحته اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم.

وفي ختام أعمال الجمعية، أخذ ممثلو المجموعات الجيوسياسية الكلمة للإشادة برئيس الاتحاد البرلماني الدولي الجديد على قيادته، والترحيب بالنتائج الموضوعية للجمعية. وقد لخص رئيس الاتحاد البرلماني الدولي نتائج الجمعية وشكر جميع المشاركين على مشاركتهم النشطة وأعلن اختتام الدورة 139 للجمعية العامة.

******

ثالثاً – الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية

تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عدة طلباتٍ لإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعيّة العامّة الـ139 للاتّحاد البرلماني الدّولي: وهذه الطلبات حسب تسلسل ورودها:

الشعبة البرلمانية	عنوان البند	تاريخ تقديم الطلب
المملكة الأردنية الهاشمية	**"معالجة مشكلة العجز الخطير في موازنة "الأونروا" بهدف ضمان استمرارية تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، ومناقشة تداعيات القرار الأمريكي بوقف المساعدات المقدمة إلى الأونروا، وتقييم أثر هذا القرار على القضية الفلسطينية بمجملها"**	10 أيلول/سبتمبر 2018
جمهورية الأوروغواي	**"مضاعفة الجهود لوضع حد لانتشار الأسلحة النووية: دور البرلمانات"**	10 أيلول/سبتمبر 2018
بوركينا فاسو	**" استعادة السلم والأمن في منطقة الساحل: دور البرلمانات"**	8 تشرين الأول/أكتوبر 2018
دولة الكويت	**"قطع المساعدات إلى الأونروا: حصار إنساني وخرق للقانون الدولي"**	11 تشرين الأول/أكتوبر 2018
سيشل، فيجي، تونغا، ساموا، وولايات ميكرونيسيا المتحدة	**تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الحدود**	14 تشرين الأول/ أكتوبر 2018
هولندا والمملكة المتحدة	**الحاجة الملحة لحل الأزمة الإنسانية الناجمة عن تدهور الديمقراطية البرلمانية في فنزويلا**	14 تشرين الأول/ أكتوبر 2018

وقد تم دمج بعض الطلبات إضافة إلى انسحاب بعض الطلبات حيث أصبحت الطلبات المتعلقة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعيّة العامّة 139 للاتّحاد البرلماني الدّولي، والتي طرحت للتصويت على النحو التالي:

الشعبة البرلمانية	عنوان البند	تاريخ تقديم الطلب
بوركينا فاسو	**استعادة السلم والأمن في منطقة الساحل: دور البرلمانات.**	8 تشرين الأول/ أكتوبر 2018
الأردن والكويت	**قطع المساعدات عن منظمة الأونروا – حصار للإنسانية وانتهاك للقوانين الدولية: معالجة وقف المساعدات المقدمة إلى الأونروا، وتقييم أثر هذا القرار على اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية بمجملها**	13 تشرين الأول/ أكتوبر 2018
سيشل، فيجي، تونغا، ساموا، وولايات ميكرونيسيا المتحدة	**تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الحدود**	14 تشرين الأول/ أكتوبر 2018

وكانت نتيجة التصويت على النحو التالي (تجدون رفقه جدولاً تفصيلياً):

الشعبة البرلمانية	عدد الأصوات المؤيدة	عدد الأصوات المعارضة	إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة	عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها	النتيجة
بوركينا فاسو	715	331	1046	697	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
الأردن والكويت	1036	258	1294	863	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
سيشيل، فيجي، تونغا، ساموا وميكرونيزيا وولايات ميكرونيسيا المتحدة	1106	311	1417	945	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء واعتمد لحصوله على أصوات أكثر .

******

رابعاً – اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

انعقدت اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، وذلك على النحو التالي:

1 – اللجنة التنفيذية:

عقدت الدورة 280 للجنة التنفيذية برئاسة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عدة جلسات ناقشت في خلالها عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، واتخذت القرارات اللازمة بخصوصها، ثم تم عرضها على المجلس الحاكم.

كما نظرت اللجنة التنفيذية في الأعمال غير المنجزة للجمعية العامة الـ 138، وهي صلاحيات الجمعية ولجانها الدائمة. واستعرضت الرأي قانوني الذي قدمه الخبير القانوني بتكليف من الأمانة العامة للاتحاد بناءً على طلب من الأعضاء واقترح إجراء تصويت في الجمعية العامة لتوضيح المسألة دون إعادة فتح موضوع المناقشة.

ووفقاً للتكليف الصادر عن المجلس الحاكم في دورته 202 ، استعرضت اللجنة التنفيذية اختصاصات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (HLAG). وأوصت اللجنة في جلستها المنعقدة في 17 تشرين الأول/ أكتوبر بتوسيع تشكيلة الفريق وجعلها أكثر شمولاً على أساس الصيغة نفسها المستخدمة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمان (توزيع اللجنة الجغرافية السياسية للجنة التنفيذية زائد واحد لكل مجموعة). وفي غضون ذلك ، ينبغي متابعة العمل الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي بشأن منع الإرهاب ومكافحته حيث أنه جزء من الأعمال الأساسية للمنظمة على النحو المبين في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021.

فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021، تلقت اللجنة التنفيذية تقريراً شاملاً من الأمين العام.

أُبلغت اللجنة التنفيذية في جلستها المنعقدة في 12 تشرين الأول /أكتوبر بأن الأرجنتين لم تعد في وضع يسمح لها باستضافة الجمعية الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي لأسباب خارجة عن إرادتها – وهي أزمة اقتصادية ومالية حادة.

في 13 تشرين الأول / أكتوبر، استقبلت مبعوثًا لرئيس البرلمان الصربي معلناً عن استعداد صربيا لاستضافة الجمعية البرلمانية الـ 141 في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 في بلغراد.

في جلستها المنعقدة في 17 تشرين الأول / أكتوبر، قدمت دولة قطر عرضاً رسمياً لاستضافة الجمعية 140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة في أبريل / نيسان 2019.

وقد أوصت اللجنة بأن يوافق المجلس الحاكم من حيث المبدأ على كلا الطلبين شريطة استيفاء ثلاثة متطلبات:

1) أن تصدر بعثة التقييم التي تُجرى من قبل الأمانة تقريراً إيجابياً عن التسهيلات لاستضافة جمعية الاتحاد البرلماني الدولي ؛

(2) أن يكون برلمان دولة قطر على استعداد لتحمل جميع التكاليف الإضافية المترتبة على استضافة جمعية ثانية في الخارج في عام 2019؛

(3) أن توفر البلدان المضيفة ضمانات التأشيرة للسماح لجميع المندوبين بالمشاركة في الجمعية.

كما تلقت اللجنة التنفيذية تقريرا من رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية حول التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

أقرت اللجنة التنفيذية أيضاً في جلستها الأخيرة، بياناً رئاسياً بشأن التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية ومشروع الوثيقة الختامية للمناقشة العامة.

انتخبت اللجنة التنفيذية السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية) نائباً للرئيس لفترة ثانية واحدة لمدة عام واحد ونواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لمدة عام واحد: المجموعة العربية: معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)؛ مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: السيد نغوين فان غياو (فيتنام) ك. كوساتشيف)؛ مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السيد أ. لينس (البرازيل)؛ ومجموعة الإثنا عشر زائد: السيد د. ماكغينتي (كندا). ستتشاور المجموعة الأفريقية وترشح مرشحها قريباً.

******

2 – منتدى النساء البرلمانيات:

عُقدت الدورة الثامنة والعشرون لمنتدى النساء البرلمانيات في 14 تشرين الأول / أكتوبر 2018. وقد جمعت 195 مشاركاً، من بينهم 151 برلمانياً من 70 بلداً وممثلين من مختلف المنظمات الدولية. كان هناك 123 امرأة و 28 رجلاً من بين البرلمانيين.

وتماشياً مع قواعد مكتب شؤون النساء البرلمانيات، تولت نائبة الرئيس الأولى، السيّدة س. كيبكا (كينيا) الرئاسة حتى نهاية فترة الولاية في نيسان/ أبريل 2020. وبصفتها هذه ترأست الأعمال.

وأعرب المنتدى عن امتنانه للسيدة يو كارلسون (السويد) ، الرئيسة السابقة لمكتب النساء البرلمانيات ، التي فقدت مقعدها في البرلمان في أحدث انتخابات برلمانية أجريت في السويد. وأعربت عن شكرها الحار على التزامها القوي والملهم بالمساواة بين الجنسين ومساهماتها القيمة في عمل الاتحاد خلال السنوات الماضية.

ورحبت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي ، السيدة ج. كويفاس بارون ، بالمشاركين وأدلت بكلمة افتتاحية.

وكمساهمة في الجمعية ، نظر المشاركون ، من منظور جندري ، في مشروع القرار المعروض أمام الجمعية العامة الـ 139 بشأن تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. تم تشكيل مجموعتين لإجراء المناقشات. وشدد المشاركون على أن النساء المهاجرات يواجهن تمييزا مضاعفا وأن النساء يشكلن غالبية ضحايا الاتجار بالبشر ، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعمل الجبري في العمل المنزلي. واقترح المنتدى لاحقا إدخال تعديلات على مشروع القرار ، الذي أدرجته اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثم ناقش المشاركون التدابير اللازمة لإزالة الحواجز والتمييز الذي يعوق المرأة عن تحقيق إمكاناتها في العلوم والتكنولوجيات الجديدة. شدد المنتدى على أهمية التدريس الشامل والمراعي للنوع الاجتماعي. كما تم تعريف دعم النساء الباحثين والأساتذة كمحرك للتغيير من خلال توفير نماذج جديدة للفتيات وتحدي الصور النمطية المثيرة للتحدي الجنسي. ولمواجهة تلك التحديات ، اقترح المنتدى تدابير مثل دعم إنشاء شركات التكنولوجيا وتمويل المشاريع البحثية التي تقودها النساء ، بما في ذلك المشاريع الرامية إلى التصدي للتمييز ضد المرأة.

انتخب المنتدى ممثلاً إقليمياً لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ ، والسيدة ف. حسيني (جمهورية إيران الإسلامية)، وممثلين إقليميين لمجموعة تويلف بلاس ، والسيدة س. كاترا – كوكوما (قبرص) والسيدة أو. سوتنيك (أوكرانيا)، لملء المناصب الشاغرة في المكتب.

وفي جلستها الثانية في 18 تشرين الأول / أكتوبر، رشّح مكتب النساء البرلمانيات السيدة أ. الباستي (الإمارات العربية المتحدة) كنائب أول للرئيس لها والسيدة أ. توللي (نيوزيلندا) نائباً ثانياً للرئيس. وسيتم تقديم الترشيحين للموافقة على منتدى النساء البرلمانيات في دورته التاسعة والعشرين. وأعرب مكتب النساء البرلمانيات عن تعازيه المخلصة للبرلمان النيجيري بعد وفاة السيدة ف. أبدويان (الجزائر) والتي كانت عضو في المكتب

******

3 – منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي:

اجتمع المنتدى يوم الاثنين 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018 مع السيدة م. أوسورو (أوغندا) ، رئيسة مجلس إدارة المنتدى. وشارك في الدورة ما مجموعه 64 برلمانيا شابا ، من بينهم 32 امرأة (50 في المائة).

ناقش المنتدى الجهود الوطنية الأخيرة لتعزيز مشاركة الشباب. كما استعرضت مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي بهدف رصد تنفيذ الإجراء الذي تم إدخاله مؤخراً لتعزيز مشاركة الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. وأشار إلى أن البرلمانيين الشباب يشكلون 20 في المائة من المشاركين في الجمعية العامة الـ139 وينبغي زيادة النسبة المئوية في الجمعيات المقبلة.

وأكد على ضرورة تفعيل خطط زيادة عدد الشباب في البرلمان. ولدعم ذلك، حدد أعضاء المنتدى أهدافًا عالمية لمشاركة الشباب في البرلمان تحدد المعايير الدنيا التي يجب تحقيقها بحلول عام 2035. حيث تم تحديد ثلاثة أهداف بناءً على نسبة الشباب في السكان وفقًا للفئات العمرية الثلاث التالية :

- الهدف كحد أدنى 15 في المائة من البرلمانيين الشباب دون سن الثلاثين، أي ما يعادل نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 29 سنة من سكان العالم (18 في المائة)؛
- الهدف كحد أدنى 35 في المائة من البرلمانيين الشباب دون سن الأربعين، أي ما يعادل نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 39 سنة من سكان العالم (38 في المائة)؛ و
- الهدف كحد أدنى 45 في المائة من البرلمانيين الشباب دون سن الخامسة والأربعين، أي ما يعادل نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 44 عاما من سكان العالم (48 في المائة).

وخصص كل هدف لتحقيق المساواة بين الجنسين بنسبة 50 في المائة من الشابات و 50 في المائة من الشبان. يجب أن تحدد كل دولة ما هي الاستراتيجيات والتدابير ذات الصلة التي ستضعها لتحقيق الأهداف، مع مراعاة خصوصياتها الوطنية. وسيطلق المنتدى حملة عالمية لتعزيز الالتزام وتشجيع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف.

كما اجتمع مجلس المنتدى يوم الاثنين 15 تشرين الأول/ أكتوبر. حيث اختار أعضاء المجلس الحاكم موضوع المؤتمر العالمي الخامس للشباب البرلمانيين، المقرر عقده في باكو (أذربيجان) في كانون الأول/ ديسمبر عام 2018. وفي إطار التحضير للجمعية الـ 140، عين المجلس السيّد و.الطبطبائي (الكويت) لإعداد تقرير استعراض عام للشباب ليقدم إلى المقررين المشاركين في لجنة السلم والأمن الدوليين، والسيّد ب. كالوبو (زامبيا) لإعداد تقرير الاستعراض العام للشباب لتقديمها إلى المقررين المشاركين للجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة.

******

4. اجتماع الهيئات واللجان الخاصة الأخرى:

انعقدت في إطار الجمعية 139 أيضاً اجتماعات الهيئات واللجان الخاصة التالية:

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:

قدمت اللجنة 19 قراراً إلى المجلس الحاكم لاعتمادها.

علماً بأن كامل تقرير اللجنة ستكون ضمن التقرير النهائي الذي سيعد حال صدوره عن الاتحاد البرلماني الدولي وترجمته من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.

******

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط:

عقدت اللجنة جلستين في 14 و16 تشرين الأول / أكتوبر 2018.

بحثت اللجنة الوضع الحالي في المنطقة، ولا سيما إعلان الإدارة الأمريكية عن إنهاء كل تمويل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وإصدار قانون من قبل الكنيست الإسرائيلي يحدد دولة إسرائيل كأمة للشعب اليهودي.

علماً بأن كامل تقرير اللجنة ستكون ضمن التقرير النهائي الذي سيعد حال صدوره عن الاتحاد البرلماني الدولي وترجمته من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.

******

3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني:

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني يوم الاثنين 16 تشرين الأول/أكتوبر. بما أنه لا يوجد نصاب قانوني، لم يتم اتخاذ أي قرارات رسمية. بيد أن أعضاء اللجنة الحاضرين عقدوا جلسة استماع مع وفد ميانمار، كجزء من متابعة قرار البند الطارئ للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي لعام 1997 بشأن أزمة الروهينغا، الذي دعا اللجنة إلى "استكشاف تدابير مناسبة وعملية للقيام بذلك". يجب أن يقوم بها المجتمع البرلماني العالمي للتصدي لحالة شعب الروهينغا وتوفير حل سلمي ومستدام للأزمة ". وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم لوفد ميانمار على مشاركته في حوار بناء. سمحت الجلسة بتبادل المعلومات حول المبادرات التي اتخذت في ميانمار لمعالجة الوضع والسماح بعودة آمنة لاجئين الروهينغا إلى ميانمار. وشجع أعضاء اللجنة برلمان ميانمار على تعزيز مشاركتها في حل تلك المأساة من خلال الاضطلاع بدورها في رصد عمل الحكومة والتواصل مع شعب ميانمار لاسترضاء الوضع ووضع الأسس للعدالة والمصالحة. كما شجع أعضاء اللجنة برلمان ميانمار على بدء مناقشة في الوقت المناسب بشأن مسألة الجنسية.

وأعرب أعضاء اللجنة عن حرصهم الشديد على مواصلة الحوار وأعربوا عن رغبتهم في القيام بمهمة في ميانمار ليروا كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يدعم البرلمان في الجهود التي يبذلها لضمان التوصل إلى نتيجة إيجابية للأزمة الإنسانية.

وعقدت اللجنة علاوة على ذلك جلسة إحاطة مفتوحة بشأن إنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول عام 2024 – التعهدات والإجراءات والنتائج.

******

4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء(الجندرية):

اجتمعت مجموعة الشراكة الجندرية، المؤلفة من السيد ك. لوساكا (كينيا) ، والسيدة هـ. هاوكلاند ليدال (النرويج) ، والسيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية) ، والسيدة عفراء البسطي (الإمارات العربية المتحدة)، في 17 تشرين الأول / أكتوبر 2018. ترأست السيدة هوكلاند ليادال الاجتماع. استعرض الفريق الأرقام المتعلقة بتكوين الوفود الحاضرة في الجمعية الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي.وفي 17 تشرين الأول / أكتوبر ، كانت نسبة 32.9 في المائة من المندوبين المسجلين في الجمعية من النساء. وكان هذا الرقم أعلى نسبة تم تحقيقها على الإطلاق في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي. وشدد الفريق على أهمية مواصلة أعماله لتشجيع إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد.

علماً بأن كامل تقرير اللجنة ستكون ضمن التقرير النهائي الذي سيعد حال صدوره عن الاتحاد البرلماني الدولي وترجمته من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.

******

5. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص:

اجتمعت مجموعة مسهلي الحوار في قبرص 14 تشرين الأول / أكتوبر 2018. وأعرب المجتمعون عن استعدادهم للمشاركة في الحوار وتبادل الآراء وشددوا على ضرورة استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. وأكدوا أن إيجاد حل عملي وقابل للتطبيق لمشكلة قبرص، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه.

******

6. الفريق الاستشاري المعني بالصحة:

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة يوم الثلاثاء الموافق 16 تشرين الأول/أكتوبر، بحضور ستة من أصل ثمانية أعضاء. وشارك أيضا الشركاء التقنيون للفريق من منظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ووافقت المجموعة بالإجماع على الولاية الثانية لمدة عام واحد لرئيسها، الدكتور هـ. ميلات (بنغلاديش) ، ونائبة الرئيس ، السيدة بي. بير (النمسا). واستمعت إلى تقرير من أمانة الاتحاد بشأن الأنشطة المتعلقة بالصحة التي نفذت منذ الاجتماع الأخير للفريق. وكان من دواعي سرور المجموعة بشكل خاص أن نلاحظ إبرام اتفاقات تعاون مهمة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH) ، التي وفرت إطاراً قوياً للعمل البرلماني العالمي في المستقبل بشأن الصحة. كما أحاطت المجموعة علما بالأعمال التي يخطط لها الاتحاد البرلماني الدولي وشركاؤه ووافقت عليها من أجل تنفيذ اتفاقات التعاون القائمة.

ووافقت المجموعة على العمل كمجلس مراجعة لكتيب الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل للبرلمانيين بشأن صحة النساء والأطفال والمراهقين. وقدمت المجموعة أيضاً إرشادات مهمة لإعداد دليل مستقبلي للبرلمانيين بشأن التغذية، والذي ستعده المنظمة بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي بدعم من منظمة الصحة العالمية وحركة الحركة والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD). ورحبت بوضع الصيغة النهائية لاستعراض زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في إفريقيا، الذي شارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية بالتعاون مع 24 برلماناً أفريقياً. كان من المتوقع نشره في نهاية عام 2018. وقدّم الفريق الاستشاري دعمه للجهود التي يبذلها الرئيس لإدخال تغطية صحية شاملة كبند من مواضيع اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

******

7. المجموعة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف:

عقدت المجموعة جلسة واحدة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2018 استمعت فيها إلى تنفيذ الأنشطة التي اعتمدتها في اجتماعها الثاني في 2 و 3 أيار/مايو 2018 في أبو ظبي، والمتمثلة في: القمة البرلمانية العالمية ، والشبكة البرلمانية ، والمنصة على شبكة الإنترنت ، وحلقات العمل لبناء القدرات ، التقارير. وكان من دواعي سرور الأعضاء أن يروا تطورات ملموسة وكانوا يتطلعون، في جملة أمور، إلى حلقات العمل الأولى لبناء القدرات التي من المقرر أن تتم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ومناطق الساحل في أوائل عام 2019.

علماً بأن كامل تقرير اللجنة ستكون ضمن التقرير النهائي الذي سيعد حال صدوره عن الاتحاد البرلماني الدولي وترجمته من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.

******

5. اجتماعات جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية:

عقدت الجمعية عدة اجتماعات تم تدارس الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية. (وردت التفاصيل في مذكرة الأمانة العامة التي وُزعت قبيل انعقاد الجمعية).

الأربعاء 17 تشرين الأول/ أكتوبر (صباحاً)
9.30 صباحاً • اجتماع اللجنة التنفيذية *** **10:30 صباحاً** **الموضوع: التجديد** المناقشة العامة (مع مجموعات مناقشة غير رسمية محتملة): هيئة تشريعية جديدة: الإجراءات القانونية والإدارية مواضيع مجموعات المناقشة غير الرسمية: الموضوع الأول: الترحيب بالنواب الجدد (تدابير يوم وصولهم إلى البرلمان، تداول المعلومات المكتوبة، والجولات وغيرها) (العربية، مدير الجلسة (المناقشة): سعادة السيد نجيب الخدي) الموضوع الثاني: تدريب النواب الجدد (في مجال الإجراءات التشريعية، تكنولوجيا المعلومات، إلخ)

(الفرنسية، مدير الجلسة (المناقشة): سيتم التأكيد لاحقاً)

الموضوع الثالث: توزيع المناصب الرئيسية (انتخاب رئيس مجلس النواب ونوابه، ورؤساء اللجان، الخ).

(الإنجليزية، مدير الجلسة (المناقشة): السية جاين لوبواكيبيريج)

الموضوع الرابع: الخدمات اللوجستية (الدفع، النقل، الاتصالات، إلخ) (الإسبانية، مدير الجلسة (المناقشة): سيتم التأكيد لاحقاً)

مدير الجلسة (المناقشة): السيد خوسيه مانويل أراجو، نائب الأمين العام لجمعية جمهورية البرتغال

المجموعات الفرعية في الجلسة العامة، قاعات الأمانة العامة واللجنة التنفيذية وفي قاعة اجتماع مونترو في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات

الأربعاء 17 تشرين الأول/ أكتوبر (بعد الظهر)

الساعة 2:30 بعد الظهر

- مناقشة عامة مع مجموعات المناقشة غير الرسمية: هيئة تشريعية جديدة: الإجراءات القانونية والإدارية

يقدم المقررون تقريراً إلى الجلسة العامة، والمناقشة العامة.

- عرض حول التطورات الأخيرة في الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك آخر المستجدات عن مركز الابتكار البرلماني، من السيدة كارين جبر، مديرة البرامج
- المسائل الإدارية والمالية
- مشروع جدول أعمال الاجتماع المقبل في نيسان/ أبريل 2019

الخميس 18 تشرين الأول/ أكتوبر (صباحاً)

الساعة 11:00 صباحاً (قاعة جنيف، المبنى الملحق بمركز فارينتي للمؤتمرات)

ورشة عمل مشتركة مع الاتحاد البرلماني الدولي: " ما مدى فعالية البرلمان في مساءلة الحكومة؟ إلى أي مدى أقوم بدوري الإشرافي؟"

سيتم التركيز في ورشة العمل على كيفية أن تكون أكثر فعالية، مثل البرلمانات والبرلمانيين الأفراد، في مساءلة الحكومة. ما هي الإجراءات التي قد تضطلع بها البرلمانات لتحسين الرقابة البرلمانية وما هو تأثيرها على المواطنين؟ كيف يمكن للبرلمانيين بشكل فردي استخدام الرقابة لإحداث فرق؟ كيف يمكن للتقييم الذاتي لقدرة الرقابة البرلمانية وأدائها أن يساعد في تحديد تلك الفرص والوصول إلى هذه الأهداف؟

تم إصدار التقرير البرلماني العالمي الثاني (GPR)، بعنوان *الرقابة البرلمانية: سلطة البرلمان في مساءلة الحكومة* خلال الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر 2017. يقدم هذا المنشور الرائد منظوراً عالمياً حول كيفية ممارسة الرقابة من قبل البرلمانات ويقدم 28 توصية، لا سيما بالنسبة للبرلمانات والبرلمانيين، والتي تصل إلى سيناريو للتغيير لصالح تعزيز الرقابة والمساءلة.

من أجل مساعدة البرلمانات على مواجهة التحديات في الرقابة، يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بإعداد مجموعة أدوات للتقييم الذاتي، والتي تعتمد مباشرة على توصيات التقرير البرلماني العالمي الثاني (GPR). وستوفر مجموعة الأدوات طريقة للبرلمانات والبرلمانيين لتقييم قدراتهم الإجمالية من أجل الإشراف الفعال وصياغة أولويات الإصلاح والتنمية. خلال ورشة العمل، في مناقشة مفتوحة وتفاعلية، سيتبادل البرلمانيون والأمناء العامون وجهات النظر والخبرات حول تحديات تحسين الرقابة. سيتبادل المشاركون أيضاً الممارسات الجيدة حول مساءلة الحكومة وليكونوا برلمانيين فعالين. وخلال الجزء الأخير من ورشة العمل، ستتاح الفرصة للمشاركين لتقديم آرائهم، تعليقاتهم واقتراحاتهم حول مجموعة من الأسئلة في مجموعة أدوات التقييم الذاتي. إن ردود الفعل والاقتراحات من أعضاء البرلمانات والأمناء العامين ستجلب قيمة إضافية إلى مجموعة الأدوات هذه في جهود الاتحاد البرلماني الدولي لجعلها مفيدة ونافعة للبرلمانات قدر الإمكان.

****

خامساً – ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد

تم ملء المراكز الشاغرة في مختلف اللجان وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي، وفيما يلي نتائج الانتخابات والتعيينات:

1. نائب رئيس اللجنة التنفيذية

انتخبت اللجنة التنفيذية أحد أعضائها، السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية) نائباً للرئيس لولاية ثانية مدتها عام واحد تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

2. نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

انتخبت اللجنة التنفيذية نواب الرئيس التالين لمدة عام تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2019:

- المجموعة الإفريقية: على أن يتم الترشيح لاحقا.
- المجموعة العربية: معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)
- مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: السيد. نغوين فان جياو (فيتنام)
- مجموعة أوراسيا: السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)
- مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السيد أ. لينز (البرازيل)
- مجموعة 12+: السيد د. ماك غوينتي (كندا)

3. اللجنة التنفيذية:

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاث التاليين للجنة التنفيذية:

- المجموعة الإفريقية

السيد ج. غالي نغوتي (تشاد) ليحل مكان السيدة فوزية بن باديس (الجزائر)، والتي انتهت ولايتها

- مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

السيد ج. شين (الصين) ليحل مكان السيد س.سوزوكي (اليابان)، الذي انتهت ولايته)

- مجموعة 12+

السيد م. غروجيك (صربيا) ليحل مكان السيد ر. ديل بيشيا (فرنسا)، الذي انتهت ولايته

4. اللجنة الفرعية للتمويل:

عينت اللجنة التنفيذية:

- السيد م.كينير (سويسرا) تنتهي ولايته في تشرين الأول/أكتوبر 2020

انتخبت اللجنة الفرعية السيد م. كينير نيلين (سويسرا) رئيساً لها.

5. مكتب النساء البرلمانيات:

انتخب منتدى النساء البرلمانيات السيدة س. كيهيكا (كينيا) رئيساً له لمدة سنتين تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

وانتخبت أيضاً الممثلات الإقليميات الثلاث التاليات لمكتب النساء البرلمانيات وفق الآتي:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة ف. حسيني (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) لولاية تنتهي في آذار/مارس 2022.

مجموعة 12+:

- السيدة س. كوترا-كوكوما (قبرص) لولاية تنتهي في آذار/مارس 2022.
- السيدة أو. سوتنيك (أوكرانيا) لولاية تنتهي في آذار/مارس 2022.

6. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الأربعة التاليين في اللجنة لمدة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2022:

- السيد ر. دي رون (هولندا)
- السيد ل. ويرلي (سويسرا)
- السيد ج.ج كريا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
- السيد أ.أ جاما (الصومال)

7. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لمدة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2022:

- المجموعة الإفريقية: السيد ر.مويوا (زامبيا)
- مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: السيد. ج. ويلسون (أستراليا)
- مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السيدة ج.س بانويلوس (المكسيك)
- مجموعة 12+: السيد د. أ. فاداي (المجر)

8. مجموعة الشراكة الجندرية

عُينت السيدة عفراء البسطي (الإمارات العربية المتحدة) في المجموعة.

انتُخبت السيدة هـ. هوكلاند ليادال (النرويج) رئيس للمجموعة.

9. مكاتب اللجان الدائمة

انتخبت اللجان الدائمة الأعضاء التاليين لمدة عامين (قابلة للتجديد) في مكاتبها الخاصة بكل منها تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2020:

لجنة السلم والأمن الدوليين

مجموعة أوراسيا

- شاغر

مجموعة 12+:

- السيد أ. شكروم (أوكرانيا)– الولاية الأولى

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- شاغر
- السيد أ. سوانمونغكول (تايلاند) – الولاية الثانية

لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة

- الرئيس: السيدة ف. موزاندا تسيتسي (زمبابوي) (حتى آذار/مارس 2020)

المجموعة الإفريقية:

- السيدة ف. موزاندا تسيتسي – لإنهاء الولاية الثانية لزمبابوي، تنتهي ولايتها في آذار/مارس 2020

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

لم يتم تلقي أي ترشيحات

مجموعة أوراسيا

- السيدة أ. سيمونيان (أرمينيا) – لإنهاء الولاية الأولى لأرمينيا، تنتهي ويلايتها في آذار/مارس 2020 .

لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

- نائب الرئيس: السيدة أ.جيركينز (هولندا) (حتى آذار/مارس 2020)

اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

- الرئيس: السيد ج. روميرو (الأرجنتين)- آذار/مارس 2019 (الولاية الأولى)
- نائب الرئيس: السيدة صفاء الهاشم (الكويت)- آذار/مارس 2020 (الولاية الأولى)

المجموعة الإفريقية :

السيد ب.هـ كاتجافيفي (ناميبيا) – تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيد ف. هـ . نايك (باكستان) - تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)
- السيدة ب. سامباتيسري (تايلند) - تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الولاية الثانية)

مجموعة أوراسيا:

السيد م. ملكوميان (أرمينيا)- تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)

مجموعة 12+:

- السيدة أ.تيولوغو (قبرص) - تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)
- السيد ل. ليميتس (أوكرانيا) -تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)

10. مقرري الجمعية العامة الـ141

عينت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان الدكتور. هـ. ميلات (بنغلاديش) والسيد س. لوهر (سويسرا) كمقررين مشاركين للموضوع الرئيسي *حول تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*. سيستمر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مشاورات بهدف ترشيح امرأة برلمانية من إفريقيا كمقررة مشتركة ثالثة.

11. مدققون داخليون لحسابات العام 2019

عين المجلس الحاكم المدقق الداخلي التالي لحسابات العام 2019:

- السيد ر. ديل بيشيا (فرنسا)

******

سادساً – اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية

التقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي يوم 14 تشرين الأول/ أكتوبر، بالسيدات والسادة رؤساء المجموعات الجيوسياسية لمناقشة تنظيم العمل خلال جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وخارجها، بما في ذلك تعزيز تأثير المنظمة ورؤيتها وتحسين تلبية هدفها الرئيسي المتمثل في رعاية التفاهم البرلماني الأكبر والتضامن.

قدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية ملخصًا لأنشطتهم منذ الجمعية العامة الـ 138، والتي تضمنت عددًا من الأحداث، مثل الندوات الإقليمية التي عقدت حديثًا حول أهداف التنمية المستدامة في سانت بطرسبرغ (لأوراسيا)، ومدينة بنما (لمجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي). الإسكندرية (لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). وقدم الرئيس لمحة عامة عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل – بما يتماشى مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي ورؤيته – وشجع رؤساء المجموعات على التواصل مع أعضائهم بهدف تحديد المضيفين المستقبليين لأحداث الاتحاد البرلماني الدولي. سيكون المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمان في عام 2020 حدثاً رئيسياً للاتحاد البرلماني الدولي والمجتمع البرلماني العالمي. ولذلك قرر الرئيس أن يكون شاملاً قدر الإمكان في اختيار اللجنة التحضيرية ودعا جميع المجموعات إلى تقديم أسماء ممثليها إلى اللجنة التحضيرية قبل نهاية الجمعية.

وشهدت عملية الإبلاغ التي قدمها الأعضاء في 2018 بشأن متابعة قرارات واتحادات الاتحاد البرلماني الدولي زيادة في معدل الاستجابة الإجمالي (يبلغ حالياً 67 في المائة)، ويرجع ذلك أيضاً إلى المشاركة النشطة لرؤساء المجموعات. واشتمل التقرير المقدم إلى المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي على أدلة ملموسة على أثر إجراءات المتابعة البرلمانية على الصعيد الوطني. ومن المهم مشاركة تلك الممارسات الجيدة والنتائج الإيجابية على أوسع نطاق ممكن، وذلك لإلهام المزيد من العمل. ويتحمل كل عضو من أعضاء البرلمان والبرلماني مسؤولية خاصة في هذا الصدد، ويمكن أن يساعد في تكرار رسائل الاتحاد البرلماني الدولي الرئيسية لأنها تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وكان تعزيز الحوار والتعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية وغيرها من الأهداف الرئيسية الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي، لأن ذلك يمكن أن يساعد في الحد من الازدواجية وبناء التآزر والاستفادة على نحو أفضل من المزايا النسبية لكل منظمة شريكة. وكان من المقرر أن يقام في وقت لاحق من الأسبوع مأدبة غداء عمل مع رؤساء المجموعات ورؤساء حوالى 30 منظمة إقليمية ومنظمات برلمانية أخرى في سياق الجمعية، بهدف زيادة تبادل الأفكار بشأن الطريق إلى الأمام

*****

سابعاً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية

ترأس معالي الدكتور علي عبد العال رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي، الذي عقد يوم السبت الموافق 13 تشرين الأول/أكتوبر 2018، عند الساعة 00:16، ولغاية الساعة 17:30، في القاعة رقم 2، الطابق الأرضي، في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات – جنيف، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 139، والدورة 203 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها، حيث تم الموافقة في بداية الاجتماع على جدول الأعمال التالي:

1- الاستماع لعرض من الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.

2- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة، أو إضافية على جدول أعمال الجمعية العامة، أو المجلس الحاكم **سنداً للقرار الصادر عن الدورة الثامنة والعشرون الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي**، الجلسة الطارئة للسيدة والسادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية التي انعقدت في القاهرة 21 تموز/ يوليو 2018, والمتضمن:" **التأكيد على كافة القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتقدم بإدراج بند طارئ باسم المجموعة العربية أثناء اجتماع الجمعية العامة رقم 139 للاتحاد البرلماني الدولي، المنوي عقدها في جنيف في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2018، حول مجمل الأوضاع والانتهاكات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي**"

3- ما يستجد من أعمال.

بعد ذلك تم الاستماع إلى تقرير من معالي الأستاذ علي عبد العال، بصفته ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة:

حيث قدّم عرضاً موجزاً للتقرير الذي أعده بصفته ممثل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة منذ آخر اجتماع لها في جنيف ولغاية تاريخه، وتم توزيع التقرير كاملاً.

أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات العربية

الإخوة والأخوات الزملاء أعضاء المجموعة العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أقدم لكم في هذا التقرير عرضاً للموضوعات التي تم تدارسها في إطار اللجنة التنفيذية، خلال الفترة ما بعد الاجتماعات السابقة للجنة في جنيف (آذار/مارس 2018) إلى ما قبل اجتماعات اللجنة في الجمعية الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي.

خلال يومي 17 و18 حزيران/يونيو 2018، قمت بالتوجه إلى جنيف للمشاركة في اجتماعات الدورة الاستثنائية رقم 279 للجنة التنفيذية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

وقد ترأست السيدة "جابريلا بارون" رئيسة الاتحاد أعمال الدورة، وشارك فيها أمين عام الاتحاد السيد "مارتن تشونغونغ" (كاميرون) وأعضاء اللجنة البالغ عددهم 15 عضواً. وتم تخصيص اجتماعات هذه الدورة لمناقشة التعديلات المطروحة على النظام الأساسي واللائحة الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي، والتي كان قد تم إرجاء اتخاذ قرار بشأنها في اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد التي عقدت في جنيف في مارس 2018، لمزيد من الدراسة واستطلاع رأي مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد، وذلك للتوصل إلى أكبر قدر من التوافق بشأنها، بهدف تعزيز قدرات الاتحاد ورفع كفاءته المؤسسية بما يتماشى مع المستجدات الإقليمية والدولية وتاريخ الاتحاد كمنظمة دولية عريقة.

وقد ناقش أعضاء اللجنة التعديلات المقترح إدخالها على النظام الأساسى للإتحاد البرلمانى الدولى، والمقدمة من السيد "كونستنتين كوزاتشيف" ممثل البرلمان الروسى، والتى تضمنت النص على تمتع الاتحاد البرلمانى الدولى بالشخصية القانونية الدولية، والقدرة على ابرام الاتفاقيات الدولية، واتفاقيات التعاون مع البرلمانات الوطنية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى تعديلات حول بعض القضايا الإجرائية الأخرى في عمل أجهزة ومؤسسات الاتحاد، وخاصة زيادة صلاحيات رئيس الاتحاد على حساب صلاحيات الأمين العام للاتحاد.

وقد شهدت مناقشة بعض التعديلات اختلافاً كبيراً فى الآراء بين أعضاء اللجنة، حيث برز توجهان، الأول: يطالب باعتماد تلك التعديلات التى توسع من صلاحيات الرئيس على حساب صلاحيات الأمين العام، والتوجه الثانى طالب بالتريث فى اعتماد تلك التعديلات لحين دراستها بعناية، ودراسة تأثيرها على التوازن بين السلطات المختلفة لأجهزة الاتحاد.

وقامت وجهة نظر الفريق الثاني على أساس عدم وجود ما يمنع من إجراء مراجعة لمواد النظام الأساسى ولكن دون استعجال، وعدم قصر التعديلات على المواد المقدمة فقط، وبحيث أن تكون المراجعة شاملة للنظام الأساسى ككل لضمان عدم الاخلال بالتوازن الموجود، والذى سعى إليه الآباء المؤسسون عند وضع النظام الأساسى، أخذا فى الاعتبار وجود رئيس منتخب غير مقيم فى جنيف، وأمين عام منتخب ومقيم يتولى المهام الادارية للاتحاد وبعض المهام التمثيلية فى حالة غياب الرئيس.

وتم الاتفاق على أن تتضمن المراجعة شروط الترشح لرئاسة الاتحاد، والعلاقة بين أجهزة الاتحاد البرلمانى، وعلاقة الرئيس باللجان الفنية والإدارية للإتحاد.

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية فنية من الخبراء القانونيين المتخصصين، لتتولى دراسة تلك التعديلات، على أن تقدم نتائج عملها للجنة التنفيذية لبحثها والبت فيها، نظراً لكون اللجنة التنفيذية لجنة سياسية، على أن تطبق تلك التعديلات من تاريخ انتخاب الرئيس القادم لعدم جواز استفادة الرئيس الحالى من تلك التعديلات التى ستتم خلال فترة ولايته.

أشكركم على حسن الاستماع،

*****

البند الثالث من جدول الأعمال:

تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة، أو إضافية على جدول أعمال الجمعية، أو المجلس الحاكم:

أوضح عدد من الذوات رؤساء المجالس والوفود العربية أنه وحسب لوائحُ وميثاق الاتحاد البرلماني الدولي فإن هناك طلباً واحداً سيتم إدراجه على جدول أعمال الجميعة، وأكدوا على ضرورة العمل الدؤوب من أجل حشد دعم برلماني لإنجاح الطلب الذي تتبناه المجموعة العربية، بعد توحيد الطلبات المتشابهة، وتمّ التنويه بأن دعم أي طلبات أخرى لأي برلمانات أو مجموعات جيوسياسية أخرى بالتصويت الإيجابي سيؤثر على الطلب الذي سيقدم باسم المجموعة العربية أو بالتشارك مع مجموعات أخرى، وضرورة أن يتم التصويت برفض الطلبات الأخرى وتأييد الطلب العربي لأن الامتناع حسب أنظمة الاتحاد وقواعده يعتبر توصيتاً إيجابياً.

وبعد أن عرض السيد الامين العام للاتحاد البنود الطارئة، تم الاتفاق مع المجموعة البرلمانية العربية على دمج الطلبات المقدمة من كلٍّ من الشعبة البرلمانية في المملكة الأردنية الهاشمية والشعبة البرلمانية في دولة الكويت في طلبٍ واحد تحت عنوان:

"قطع المساعدات عن منظمة الأونروا – حصار للإنسانية وانتهاك للقوانين الدولية: معالجة وقف المساعدات المقدمة إلى الأونروا، وتقييم أثر هذا القرار على اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية بمجملها"

*****

البند الرابع من جدول الأعمال:

مايستجد من أعمال:

- تمّ الاتفاق على أن يمثّل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة المعنية بالتحضير للمؤتمر القادم لرؤساء برلمانات العالم عام 2020، كل من معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، ومعالي الدكتورة أمل القبيسي، رئيسة المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تم الاتفاق على **التصويت بالموافقة (نعم)** على **السؤال الأول** الذي سيعرض على الجمعية العامة يوم الاثنين الواقع في 15 تشرين الأول / أكتوبر 2018 والمتضمن:

"هل بإمكان الجمعية العامة تعديل جدول اعمال أحد اللجان الدائمة وخطة العمل الخاصة بها."

- و الاتفاق على **التصويت بعدم الموافقة (لا)** على **السؤال الثاني** الذي سيعرض على الجمعية العامة يوم الإربعاء الواقع في 17 تشرين الأول / أكتوبر 2018 والمتضمن:

هل توافق الجمعية العامة على أن تقوم اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان والديمقراطية بعقد حلقة نقاش حول :

" دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين"

*****

ثامناً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم السبت الموافق 13 تشرين الأول/أكتوبر 2018، عند الساعة 13:00، ولغاية الساعة 14:30، في القاعتين 3 و 4، الطابق الأرضي، في المركز الدولي للمؤتمرات – جنيف، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ139، والدورة 203 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها.وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

تاسعاً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الأسيوية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الآسيوية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الأحد الموافق 14 تشرين الأول/أكتوبر 2018 من الساعة 10:00 ولغاية الساعة 12:00 وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 139، والدورة 203 للمجلس الحاكم. وتم التوافق على كافة الأمور المدرجة على جدول أعمال هذه المجموعة وكذلك الشواغر المخصصة لها.

*****

عاشراً – الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية

عقدت وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، ، يوم السبت الموافق 13 تشرين الأول/أكتوبر 2018 من الساعة 18:30 ولغاية الساعة 20:30 وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 139، والدورة 203 للمجلس الحاكم. وتمّ الاتفاق على الأمور التي تهم المجموعة الأفريقية، وكذلك الشواغر التي يجب أن يتم ملؤها والمخصصة لهذه المجموعة.

*****

الحادي عشر – المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

التحضير للمؤتمر العالمي الخامس
رؤساء البرلمانات في العام 2020
تشكيلة اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس
لرؤساء البرلمانات
أشار إليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 203
(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

المجموعة الإفريقية

دولة الأستاذ عبد القادر بن صالح	رئيس	مجلس الأمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
السيدة مارغريت مينساه ويليامز	رئيس	المجلس الوطني في ناميبيا
السيد تيني عوسيني	رئيس	الجمعية الوطنية للنيجر
السيدة ريبيكا كاداجا	رئيس	برلمان أوغندا
السيد هارون كابادي	رئيس	الجمعية الوطنية في تشاد

المجموعة العربية

معالي الدكتورة أمل عبدالله القبيسي	رئيس	المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم	رئيس	مجلس الأمة في دولة الكويت

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

السيدة جيكو لوفيني	رئيس	برلمان فيجي
السيد لي زانشو	رئيس	اللجنة الدائمة في مجلس الشعب الصيني
لورد فاكافانوا	رئيس	الجمعية التشريعية في تونغا
السيدة سوميترا ماهاجان	رئيس	مجلس الشعب في الهند

مجموعة أوراسيا

السيد ميخائيل فلاديميروفيتش مياسنيكوفيتش	رئيس	برلمان جمهورية روسيا البيضاء
شاغر		

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

السيدة إليزابيث كابيزاس	رئيس	الجمعية الوطنية في الإكوادور
السيد سيلفيو اوفرار	رئيس	مجلس الشيوخ في الباراغواي
السيدة مايا فرناندير الليندي	رئيس	مجلس النواب في تشيلي (ستحل مكانها في آذار/ مارس 2019 من قبل الرئيس الجديد السيد غابرييل سيلبير)

مجموعة 12+

السيد ديمتريس سيلوريس	رئيس	مجلس النواب في قبرص
السيد تريفور مالارد	رئيس	مجلس النواب في نيوزيلندا
السيدة ماجا غويكوفيتش	رئيس	الجمعية الوطنية في صربيا
السيدة أنا باستور شاغر	رئيس	مجلس النواب في إسبانيا
شاغر		

ممثلو اللجنة التنفيذية

السيد كونستانتين كوساشيف	روسيا الاتحادية
السيد كينيث م. لوساكا	كينيا
السيدة هيجي هوكلاند ليادال	النرويج

* * * * * *

السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

الممثل رفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة

الثاني عشر – أنشطة الاتحاد البرلماني العربي

أولاً– أنشطة الرئاسة:

ترأس معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، حيث أطلع الدكتور علي عبد العال، المجموعة على نشاطات اللجنة التنفيذية منذ اجتماعات الدورة الـ138 للجمعية العامة، ولغاية الدورة الـ139 للجمعية، مبيّناً الجهد الذي بذل حول التعديلات المفترضة على قواعد وأنظمة الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك القضايا المتعلقة بالفريق عالي المستوى لمكافحة الإرهاب، وما توصلت إليه اللجنة من توافقات، كما تم الاتّفاق على دمج الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية، حيث تم دمج الطلبين المقدمين من الشعبة البرلمانية الأردنية، والشعبة البرلمانية الكويتية في طلب واحد، والمتعلق بقضية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وتمّ الاتفاق على أن يتم التنسيق مع المجموعات الجيوسياسية الأخرى من أجل توفير الدعم اللازم للطلب العربي. وقررت المجموعة البرلمانية الإفريقية دعم الطلب العربي، وكذلك الآسيوية، والإسلامية، وبالرغم من حصول هذا الطلب على أغلبية ثلثي الأصوات، إلا أنه وللأسف لم يدرج على جدول أعمال الجمعية، كون الطلب المتعلق بالتغير المناخي حاز على أصوات أعلى من الأصوات التي حصل عليها الطلب العربي.

كما تمّ الاتفاق على أن يمثّل المجموعة البرلمانية العربية في اللجنة المعنية بالتحضير للمؤتمر القادم لرؤساء برلمانات العالم عام 2020، كل من معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، ومعالي الدكتورة أمل القبيسي، رئيسة المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما طلب من الوفود البرلمانية العربية التواصل مع بقية الوفود، من أجل حشد الدعم للطلب العربي.

وحضر جانب من الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية، السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، وتمّ التباحث في كافة القضايا التي تتعلق بالاتحاد، وكذلك الخطط المستقبلية للاتحاد.

كما شارك الدكتور علي عبد العال، في اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية، وتمّ التباحث في القضايا المستقبلية التي تهمّ الاتحاد. وكذلك خطط عمل الاتحاد المستقبلية، وموقف المجموعة البرلمانية العربية منها.

كذلك التقى بالعديد من رؤساء البرلمانات المشاركين ورؤساء الوفود، وجرى خلال هذه اللقاءات سبل تطوير، وتنسيق المواقف بين المجموعة البرلمانية العربية، والمجموعات البرلمانية الأخرى الأعضاء في الاتحاد، وضرورة دعم القضايا العربية العادلة. والبحث في الوسائل والسبل التي من أجلها يتم تفعيل دور الاتحاد البرلماني الدولي، في دعم القضايا العادلة للشعوب، تحقيقاً للغايات التي أنشئ من أجلها.

ثانياً– نشاط الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي:

قامت الأمانة العامة بإعداد تقرير مفصّل عن أعمال الجمعية العامة الـ 139، والاجتماعات المصاحبة، وشاركت في كافة الفعاليات الرئيسية والجانبية، أثناء انعقاد الجمعية، والمجلس الحاكم، وقامت بالتنسيق بين الوفود البرلمانية، والإسلامية، والآسيوية، والإفريقية، وكانت على اتصال دائم مع الوفود البرلمانية العربية، ووضعها بصورة آخر المستجدات، كذلك التقى الأمين العام، بكلٍ من أمين عام الاتحاد البرلماني الإفريقي، وأمين عام الجمعية البرلمانية الآسيوية، والأمين العام للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وعددٍ من رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، بالإضافة إلى التواصل والتنسيق مع رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد، حول كافة القضايا التي تهم المجموعة البرلمانية العربية .

والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، تأمل من كافة المجالس والبرلمانات العربية الموقّرة، إبداء أية ملاحظات أو اقتراحات من شأنها، أن تساهم في تطوير عمل الأمانة العامة خدمةً للمجالس والبرلمانات الأعضاء.

****

جلسة الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

نتائج التصويت

البنود الطارئة:

المقترح 1: السلم والأمن في منطقة الساحل (بوركينا فاسو)

المقترح 2: أونروا (الأردن والكويت)

المقترح 3: تغير المناخ (سيشيل، فيجي، تونغا، ساموا وميكرونيزيا وولايات ميكرونيسيا المتحدة)

المقترح 4: استفسار حول ما إذا كان بإمكان الجمعية العامة تغيير جدول الأعمال وخطة العمل التي اعتمدتها اللجان الدائمة

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
1	أفغانستان	14	14	14			14			14				14			
2	ألبانيا	11	11													x	
3	الجزائر	16	16			16	16						16		16		
4	أندورا	10	10	10			10			10				10			
5	أنغولا	14	14			14	14					14		14			
6	الأرجنتين	16	16	10			10			10					10		

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
7	أرمينيا	11	11	11			5		6	11			11				
8	أستراليا	14	14	8	6			11	3	14				14			
9	النمسا	12	12			12			12	12				12			
10	أذربيجان	12	12			10	10					10			10	x	
11	البحرين	11	11		11		11				11		11				
12	بنغلاديش	20	20			20	20			20			20				
13	روسيا البيضاء	13	13			10			10	10			10			x	
14	بلجيكا	13	13	10				10		10			10				
15	بنين	12	12													x	
16	بوتان	10	10	6		4	7		3	7		3			10		
17	بوليفيا	12	12			12	12			12			12				
18	بوتسوانا	11	11			11	11			11				11			
19	البرازيل	22	22			22	22			22		22		22			
20	بلغاريا	12	12													x	
21	بوركينا فاسو	13	13	13					13			13	13				

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
22	بوروندي	12	12	12			12			12			12				
23	كابو فيردي	10	10	10					10	10				10			
24	كمبوديا	13	13			13			13	13				13			
25	الكاميرون	13	13	13				13		13				13			
26	كندا	15	15	5		10		15		10	5			15			
27	جمهورية إفريقيا الوسطى	12	8	8			8			8			8				
28	تشاد	13	13	13					13	13			13				
29	تشيلي	13	13			13	13					13	13				
30	الصين	23	23	23			23			23			23				
31	كولومبيا	14	10							10						x	
32	جزر القمر	10	10													x	
33	الكونغو	11	10													x	
34	ساحل العاج	13	13													x	
35	كرواتيا	11	11			10			10	10				10			

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
36	كوبا	13	13	13			13			13			13				
37	قبرص	10	10			10	5		5	10				10			
38	جمهورية التشيك	13	13		13			13			13			13			
39	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	14	12		12		12			12	12		12				
40	جمهورية الكونغو	17	17	17			17					17	17				
41	الدنمارك	12	12		12			12		12				12			
42	دجيبوتي	10	10			10	10					10	10				
43	جمهورية الدومنيكان	12	0														لا يحق له التصويت
44	الإكوادور	13	13	13			13			13			13				
45	مصر	19	19	19			19			19			19				

البلد		الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
46	السلفادور	12	10													x	
47	غينيا الاستوائية	11	11													x	
48	استونيا	11	11	11				11		11				11			
49	أثيوبيا	19	19	19			19			19			19				
50	فيجي	10	10			10			10	10			10			x	
51	فنلندا	12	12			12			12	12					12		
52	فرنسا	18	18	18								18		18			
53	الغابون	11	11					11								x	
54	جورجيا	11	11	10						10				10			
55	ألمانيا	19	19	19				19		19				19			
56	غانا	14	14	14					14	14					14		
57	اليونان	13	13	13			13			13				13			
58	غواتيمالا	12	10												x		
59	غينيا	13	13												x		
60	غينيا بيساو	11	0														لا يحق له

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
																	التصويت
61	هايتي	13	11												x		
62	المجر	13	13	13				13		13				13			
63	أيسلندا	10	10		10		10			10				10			
64	الهند	23	23	12		11	23			12		11			23		
65	إندونيسيا	22	22		22		22			22			22				
66	إيران	18	18		18		18				18		18				
67	العراق	14	14		14		14				14		14				
68	إيرلندا	11	11			10			10	10			10				
69	إسرائيل	12	12			12		12		12				12			
70	إيطاليا	17	17	17					17			17	17				
71	اليابان	20	20	20			20			20			20				
72	الأردن	12	12		12		12			12			12				
73	كازاخستان	13	13	13			13			13			13				
74	كينيا	15	15		15				15	15			15				
75	الكويت	11	11		11		11			11			11				

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
76	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	12	12			12	12			12			12				
77	لاتفيا	11	11		11			11		11			11				
78	لبنان	11	11		11		11				11		11				
79	ليسوتو	11	11	11				11	11				11				
80	ليبيا	11	11													X	
81	ليختنشتاين	10	8			8		8	8				8				
82	ليتوانيا	11	11			11		11	11				11				
83	مالاوي	13	13			13		13	13				13				
84	ماليزيا	14	14			14	14			14			14				
85	مالي	13	13	10					10			10					
86	مالطا	10	10	10			10			10			10				
87	موريتانيا	11	0													x	
88	المكسيك	20	20	10		10	15		5	20			20				
89	ميكرونيزيا	10	8	8			8			8			8				

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
90	موناكو	10	10		10			10		10				10			
91	منغوليا	11	11													x	
92	المغرب	15	13			13	13				13		13				
93	موزمبيق	13	13													x	
94	ميانمار	17	15			15			15	15			15				
95	ناميبيا	11	11		11		11				11			11			
96	هولندا	13	13		13			13			13			13			
97	نيوزيلاندا	11	11		11			11		11				11			
98	نيكاراغوا	12	8	8			8			8			8				
99	النيجر	13	13	13					13		13			13			
100	نيجيريا	20	20	20			10		10	20			20				
101	النرويج	12	12		12			12		12				12			
102	سلطنة عمان	11	11		11		11			11			11				
103	باكستان	21	21	6		15	21			11		10		21			
104	فلسطين	11	11		11		11			11			11				
105	بنما	11	10													X	

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
106	باراغواي	11	9													X	
107	بيرو	14	14													X	
108	الفلبين	20	20	20			20			20			20				
109	بولندا	15	15	15								15	15				
110	البرتغال	13	13				13		13	13				13			
111	دولة قطر	11	11	11	11					11			11				
112	جمهورية كوريا	17	17													X	
113	جمهورية مولدوفا	11	11													X	
114	رومانيا	14	14	14				14		14				14			
115	روسيا الاتحادية	20	20	20	20		20			20			20				
116	رواندا	12	12	12					12	12					12		
117	ساموا	10	8	8	8		8			8			8				
118	سان مارينو	10	10	10			5		5	10				10			

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
119	المملكة العربية السعودية	14	14		14		14				14		14				
120	سينيغال	12	12	12			12			12			12				
121	صربيا	12	12	4		8	10		2	12			12				
122	سيشيل	10	10			10	10			10			10				
123	سيراليون	11	11			11			11	11					11		
124	سنغافورة	12	12			12			12	12			12				
125	سلوفينيا	11	10	10					10	10				10			
126	الصومال	13	13			13	13					13	13				
127	جنوب إفريقيا	17	17		17		17			17					17		
128	جنوب السودان	13	13													X	
129	إسبانيا	15	15	10	5			15		15				15			
130	سيريلانكا	13	13													X	
131	السودان	15	15		15		15			15		15	15				

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
132	سورينام	10	10	10			10			10			10				
133	السويد	13	10			10			10	10				10			
134	سويسرا	12	12	9	3		12				12			12			
135	الجمهورية العربية السورية	13	13		13		13				13		13				
136	تايلاند	18	18			18	8		10	18					18		
137	تيمور الشرقية	11	11	11			5	6		11				11			
138	توغو	12	12	10			10			10			10				
139	تونغا	10	8			8	8			8			8				
140	تونس	13	13		13		13			13			13				
141	تركيا	18	18			18	18			18			18				
142	تركمانستان	12	12													X	
143	أوغندا	15	15	15			15			15			15				
144	أوكرانيا	17	17			17	10		7	17				17			

	البلد	الأصوات		المقترح الأول			المقترح الثاني			المقترح الثالث			المقترح الرابع			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع	مع	ضد	امتناع		
145	الإمارات العربية المتحدة	11	11		11		11				11		11				
146	المملكة المتحدة	18	18	18				18		18				18			
147	أوروغواي	11	11			11	11		11	11				11			
148	أوزبكستان	15	15			15	15			15			15				
149	فنزويلا	15	15	10		5	6	9		10		5		15			
150	فيتنام	19	19	19			19			19			19				
151	اليمن	13	11		11		11	11					11				
152	زامبيا	13	13			13	13			13		13		13			
153	زيمبابوي	13	13			13	13			13		13		13			
	المجموع	**2044**	**1985**	**715**	**331**	**619**	**1036**	**258**	**371**	**1106**	**311**	**248**	**874**	**671**	**120**		

الشعبة البرلمانية	عدد الأصوات المؤيدة	عدد الأصوات المعارضة	إجمالي عدد الأصوات المؤيدة والمعارضة	عدد ثلثي الأصوات الواجب الحصول عليها	النتيجة
بوركينا فاسو	715	331	1046	697	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
الأردن والكويت	1036	258	1294	863	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء
سيشيل، فيجي، تونغا، ساموا وميكرونيزيا وولايات ميكرونيسيا المتحدة	1106	311	1417	945	قبل لحصوله على أغلبية ثلثي الأعضاء واعتمد لحصوله على أصوات أعلى .
مقترح الجمعية العامة	874	671	1545		قبل لحصوله على الأغلبية البسيطة

الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 139: نتائج التصويت

الموضوع: هل توافق على أنّ لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 139 تعقد حلقة مناقشة لن تفضي إلى قرار، بعنوان "دور البرلمانات في إنهاء التمييز على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليين"؟

البلد		الأصوات		النتائج			غائب	ملاحظات
		نظريًا	عمليًا	مع	ضد	امتناع		
1	أفغانستان	*14*	*14*				x	
2	ألبانيا	*11*	*11*				x	
3	الجزائر	*16*	*16*		16			
4	أندورا	*10*	*10*				x	
5	أنغولا	*14*	*14*			14		
6	الأرجنتين	*16*	*16*	10				
7	أرمينيا	*11*	*11*				x	
8	أستراليا	*14*	*14*	14				
9	النمسا	*12*	*12*	10				
10	أذربيجان	*12*	*12*				x	
11	البحرين	*11*	*11*		11			
12	بنغلاديش	*20*	*20*				x	

البلد		الأصوات		النتائج			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	ضد	ع	امتنا ع		
13	روسيا البيضاء	*13*	*13*	13				
14	بلجيكا	*13*	*13*		10			
15	بنين	*12*	*12*				x	
16	بوتان	*10*	*10*			10		
17	بوليفيا	*12*	*12*			12		
18	بوتسوانا	*11*	*11*		11			
19	البرازيل	*22*	*22*		20			
20	بلغاريا	*12*	*12*				x	
21	بوركينا فاسو	*13*	*13*	13				
22	بوروندي	*12*	*12*	12				
23	كابو فيردي	*10*	*10*	7	3			
24	كمبوديا	*13*	*13*			13		
25	الكاميرون	*13*	*13*				x	
26	كندا	*15*	*15*		15			
27	جمهورية إفريقيا الوسطى	*12*	*8*	8				

	البلد	الأصوات		النتائج			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع		
28	تشاد	*13*	*13*		13			
29	تشيلي	*13*	*13*	10		3		
30	الصين	*23*	*23*		23			
31	كولومبيا	*14*	*14*				x	
32	جزر القمر	*10*	*10*				x	
33	الكونغو	*11*	*10*		10			
34	كوت ديفوار	*13*	*13*				x	
35	كرواتيا	*11*	*11*				x	
36	كوبا	*13*	*13*	13				
37	قبرص	*10*	*10*	10				
38	جمهورية التشيك	*13*	*13*	13				
39	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	*14*	*12*		12			
40	جمهورية الكونغو الديمقراطية	*17*	*17*		17			
41	الدنمارك	*12*	*12*	12				

	البلد	الأصوات		النتائج			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	رفع	ضد	امتناع		
42	جيبوتي	*10*	*10*		10			
43	جمهورية الدومنيكان	*12*	*0*					*لا يحق له التصويت*
44	الإكوادور	*13*	*13*	13				
45	مصر	*19*	*19*		19			
46	السلفادور	*12*	*10*	10				
47	غينيا الاستوائية	*11*	*11*		11			
48	استونيا	*11*	*11*				x	
49	إثيوبيا	*19*	*19*		19			
50	فيجي	*10*	*10*	10				
51	فنلندا	*12*	*12*				x	
52	فرنسا	*18*	*18*	18				
53	الغابون	*11*	*11*				x	
54	جورجيا	*11*	*11*	11				
55	ألمانيا	*19*	*19*				x	
56	غانا	*14*	*14*				x	

	البلد	الأصوات		النتائج			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع		
57	اليونان	*13*	*13*	13				
58	غواتيمالا	*12*	*12*				x	
59	غينيا	*13*	*13*				x	
60	غينيا بيساو	*11*	*0*					*لا يحق له التصويت*
61	هايتي	*13*	*11*				x	
62	هنغاريا	*13*	*13*				x	
63	أيسلندا	*10*	*10*	10				
64	الهند	*23*	*23*			23		
65	إندونيسيا	*22*	*22*		22			
66	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	*18*	*18*		18			
67	العراق	*14*	*14*		14			
68	ايرلندا	*11*	*11*				x	
69	إسرائيل	*12*	*12*				x	
70	إيطاليا	*17*	*17*	17				
71	اليابان	*20*	*20*	10				

	البلد	الأصوات		النتائج			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع		
72	الأردن	*12*	*12*		12			
73	كازاخستان	*13*	*13*		13			
74	كينيا	*15*	*15*		15			
75	الكويت	*11*	*11*		11			
76	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	*12*	*12*				x	
77	لاتفيا	*11*	*11*		11			
78	لبنان	*11*	*11*		11			
79	ليسوتو	*11*	*11*			11		
80	ليبيا	*11*	*11*				x	
81	ليختنشتاين	*10*	*8*				x	
82	ليتوانيا	*11*	*11*				x	
83	مالاوي	*13*	*13*				x	
84	ماليزيا	*14*	*14*		14			
85	مالي	*13*	*13*				x	

	البلد	الأصوات		النتائج			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	رفع	ضد	امتناع		
86	مالطا	*10*	*10*	10				
87	موريتانيا	*11*	*11*				x	
88	المكسيك	*20*	*20*	20				
89	ميكرونيزيا	*10*	*8*	3	5			
90	موناكو	*10*	*10*			10		
91	منغوليا	*11*	*11*				x	
92	المغرب	*15*	*13*		13			
93	موزمبيق	*13*	*13*				x	
94	ميانمار	*17*	*15*				x	
95	ناميبيا	*11*	*11*	10				
96	هولندا	*13*	*13*	13				
97	نيوزيلاندا	*11*	*11*	11				
98	نيكاراغوا	*12*	*8*			8		
99	النيجر	*13*	*13*				x	
100	نيجيريا	*20*	*20*				x	

البلد		الأصوات		النتائج			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	رفع	ضد	امتناع		
101	النرويج	*12*	*12*	12				
102	سلطنة عمان	*11*	*11*		11			
103	باكستان	*21*	*21*				x	
104	فلسطين	*11*	*11*		10			
105	بناما	*11*	*10*				x	
106	باراغواي	*11*	*9*				x	
107	بيرو	*14*	*14*				x	
108	الفلبين	*20*	*20*				x	
109	بولندا	*15*	*15*		10			
110	البرتغال	*13*	*13*	13				
111	دولة قطر	*11*	*11*		11			
112	جمهورية كوريا	*17*	*17*				x	
113	جمهورية مولدوفا	*11*	*11*				x	
114	رومانيا	*14*	*14*				x	
115	روسيا الاتحادية	*20*	*20*		20			

	البلد	الأصوات		النتائج			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع		
116	رواندا	*12*	*12*				x	
117	ساموا	*10*	*8*		8			
118	سان مارينو	*10*	*10*	10				
119	المملكة العربية السعودية	*14*	*14*		14			
120	السنغال	*12*	*12*		12			
121	صربيا	*12*	*12*	7		5		
122	سيشيل	*10*	*10*				x	
123	سيراليون	*11*	*11*		11			
124	سنغافورة	*12*	*12*			10		
125	سلوفينيا	*11*	*10*				x	
126	الصومال	*13*	*11*		11			
127	جنوب أفريقيا	*17*	*17*	17				
128	جنوب السودان	*13*	*13*		13			
129	إسبانيا	*15*	*15*				x	
130	سيريلانكا	*13*	*13*				x	

	البلد	الأصوات		النتائج			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	مع	ضد	امتناع		
131	السودان	*15*	*15*		15			
132	سورينام	*10*	*10*	10				
133	السويد	*13*	*10*	10				
134	سويسرا	*12*	*12*	12				
135	الجمهورية العربية السورية	*13*	*13*		13			
136	تايلاند	*18*	*18*	18				
137	تيمور الشرقية	*11*	*11*		10			
138	توجو	*12*	*12*	10				
139	تونغا	*10*	*8*				x	
140	تونس	*13*	*13*		13			
141	تركيا	*18*	*18*		18			
142	تركمانستان	*12*	*12*				x	
143	أوغندا	*15*	*15*		15			
144	أوكرانيا	*17*	*17*	17				
145	الإمارات العربية المتحدة	*11*	*11*		11			

	البلد	الأصوات		النتائج			غائب	ملاحظات
		نظرياً	عملياً	ع	ض	امتناع		
146	المملكة المتحدة	*18*	*18*	18				
147	أوروغواي	*11*	*11*	11				
148	أوزبكستان	*15*	*15*				x	
149	فنزويلا	*15*	*15*	4		11		
150	فيتنام	*19*	*19*				x	
151	اليمن	*13*	*11*		11			
152	زامبيا	*13*	*13*		13			
153	زيمبابوي	*13*	*13*		13			
	المجموع	**2,044**	**1,983**	**499**	**636**	**130**		

الثاني عشر – الخاتمة

كان هذا تقريراً موجزاً عن أعمال الجمعية الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة 203 للمجلس الحاكم، منوهاً أنه من الممكن أن يكون هناك نقص ببعض المعلومات التي لم ينشرها الاتحاد البرلماني الدولي لغاية الأن، وسيتم لاحقاً ترجمة التقرير النهائي الذي سيصدر عن الاتحاد البرلماني الدولي من قبل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، وتزويد البرلمانات العربية الموقرة به تعميماً للفائدة.

مكرراً أملي أن يحقق هذا التقرير الفائدة المرجوة، ورجائي إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نوعية التقارير المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة.

والأمانة العامة حريصة كل الحرص، على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعمها المجموعة.

برجاء التكرم بالاطلاع والعلم وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

فايز الشوابكة

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي